تعدُّد الأحكام في كتاب سيبويه دراسة لسانية في ضوء النظرية التوليدية التحويلية

أ. م. د ليث قابل عبيد الوائلي
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

البريد الإلكتروني Email : laith201341@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: الأحكام، دراسة، لسانية.

كيفية اقتباس البحث
الوائلي ، ليث قابل عبيد، تعدُّد الأحكام في كتاب سيبويه دراسة لسانية في ضوء النظرية التوليدية التحويلية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢١،المجلد:١١ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The multiplicity of rulings in Sibawayh's book is a linguistic study in views of the transformative generative theory

asst . prof. Dr. Laith Qabil Obeid Al-waely
University of Karbala / College of Education for the Humanities

Keywords : Judgments, study, linguistics

How To Cite This Article
Al-waely, Laith Qabil Obeid, The multiplicity of rulings in Sibawayh's book is a linguistic study in views of the transformative generative theory , Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2021,Volume:11,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Summary:

The research aims to uncover the treatment of Arabic speech by Sibawayh and considers it an encyclopedia of use by those who depend on it, and this use cannot be rejected. Because it is a speech the speakers have used the understanding with for a long time and they did not find it strange to their language, rather the language in them had the capacity for acceptance for every speech that could be understood, so Sibawayh encountered a linguistic use whose use descended from an Arab origin, but it is on a varying degree of eloquence or the criterion of many and few, but this did not represent in Sibawayh a control by which to trim and reject usage, but described it with multiple rulings, as if he worked his thought in language to make it in a way that prefer some of them over others, and the matter in dealing with language is not based on rejection and reaction of use as much as we notice that he makes it a reason by the abundance of stractural formulas That comes upon it, so that its justification for linguistic use represents a clear direction towards the modern study represented by the transformative generative theory, to find patterns of sentences composed in speech whose criterion is grammatical

and semantic validity, which are produced - the sentences - the linguistic ability of the speakers and their efficiency to perform it.

الملخص:

يرمي البحث إلى الكشف عن تعاطي سيبويه للكلام العربي في ضوء مفهوم التداول ، ومن ثم لا يمكن رفض هذا الاستعمال؛ لأنَّه كلام اعتاد المتكلمون على التفاهم به زمنًا ولم يجدوه غريبًا على لغتهم، بل كانت اللغة عندهم لها سعة القبول لكل كلام يمكن التفاهم به، لذا واجه سيبويه استعمالًا لغويًّا انحدر استعماله من أصل عربي، لكنَّه على درجة متفاوتة من الفصاحة أو معيار الكثرة والقلَّة، إلَّا أنَّ ذلك لم يمثل عنده ضابطًا يشذب بها الاستعمال ويرفضه، بل وصفه بأحكام متعددة، كأنَّه أعمل فكره في اللغة ليجعلها على نحو التفضيل بعضها على بعض، وليس الشأن في تعامله مع اللغة قائمًا على الرفض وردِّ الاستعمال بقدر ما نلحظه يجعلها مسوغًا لكثرة الصيغ التركيبية التي تأتي عليها، ليمثِّل تسويغه الاستعمال اللغوي وجهة واضحة صوب الدراسة الحديثة المتمثلة بالنظرية التوليدية التحويلية، لنجد أنماطًا من الجمل تتألف في الكلام معيارها الصحة النحوية والدلالية ، تُنتج هذه الجمل القدرة اللغوية عند المتكلمين وكفايتهم في أدائها.

المقدمة

أكَّدت الدراسات المنهج الذي نهجه النحويون في تقعيد الاستعمال العربي بطريقة تجعل من الاستعمال متفاوتًا في مراتب القبول، فقد يكون بعض الاستعمال حسنًا وبعضه الآخر قبيحًا، لكن الاستعمالين سائغان من جانب القواعد النحوية أو الموروث اللغوي، وذلك عبر النظر إلى اللغة في ضوء المنهج الوصفي، الذي دوّن اللغة على ما هي عليه من استعمال تداوله المتكلمون، بما يؤديه من صحة نحوية ودلالية.

والذي ألفيناه عند سيبويه بوصفه النحوي الأوّل الذي درس اللغة بمنهج وصفي وتوليدي، أنَّه لا يفارق وصف الكلام بأحكام متعددة حتى نجده يحصي أكثر من خمسين حكمًا من الأحكام التي وصف بها الكلام، مع الأخذ في الحسبان أنَّه قد وصف الكلام عامة من جهة الصحة النحوية والدلالية بخمسة أحكام "الحسن والقبيح والمستقيم والمحال والكذب"

وإذا ما غُصنا في تفاصيل دراسة سيبويه في هدي تعاطيه للاستعمال اللغوي، وجدناه قد أضاف منظومة من الأحكام في كل استعمال لغوي، ولاسيِّما عندما يوازن الاستعمال بمقاييس الأخذ به من "الكثرة والفصاحة" فقد دوَّن أحكامه على نوعين من الأحكام، أمكن لنا وصفها بالأحكام المتقابلة وغير المتقابلة، فالمتقابلة مثل " الحسن والقبيح" و " الجيِّد والرديء" وغير المتقابلة مثل "الأولى والوجه".

ولوجود الدراسات في هذه الأحكام عند بعض الباحثين ليس في كتاب سيبويه، بل عند النحويين وفي كتب النحو عامة، فقد ارتأيت أنْ يكون البحث في كتاب سيبويه لا بالمجال الذي بحثه بعضهم من بيان الأحكام وعددها أو الموازنة بين نوع التركيب والحكم الذي يخصُّه، ومن هذه البحوث (الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة للباحثة دليلة مزور/ اطروحة دكتوراه، والأحكام النحوية عند شراح جمل عبدالقاهر الجرجاني، والأحكام النحوية في التقعيد النحوي بين ابن جني وابن هشام للدكتورة حنان بنت أحمد راجحي/ بحث، والأحكام النحوية بين التحول والثبات، للباحث: وليد محمد عبدالباقي/ اطروحة دكتوراه) وغيرها، إلَّا أنَّ بحثنا في الأحكام كان بما تكشفه هذه الأحكام من إفادة التوليد للجمل المقبولة نحويًّا ودلاليًّا، بما تمليه النظرية التوليدية التحولية من القدرة اللغوية عند المتكلمين ومقدار الكفاءة والأداء في انتاج الجمل المقبولة التي تتماز بالصحة النحوية والدلالية، إذ يكشف التوصيف بهذه الأحكام عن القدرة اللغوية لدى المتكلمين في إنشاء جمل متعددة لا يمكن ردَّها بما أملاه الاستعمال اللغوي عند المتكلمين في لغتهم التي تعاقدوا عليها بوصفها أداة للتفاهم ساروا عليها في التفاهم زمنًا اعتادت عليه ألسنتهم فكشفت عن لغة قوم أرست قواعدها عند الدراسين، وكأنَّها لغة اتفق أهلها على وضعها محكمة بقواعد يدَّخرها هذا الاستعمال.

وقد قسَّمت البحث على تمهيد، أوضحت فيه معنى الحكم النحوي القياسي، والحكم الذي هو محل البحث وسميته" الحكم النحوي الاستعمالي"، وأوضحت فيه المقصود من التوصيف بالحكم النحوي، وعمّا يكشفه هذا التوصيف.

وقد أكملت البحث بنوع من هذه الأحكام وتدوينه على نحو مفردات الأحكام من الجواز، والتخيير، والغالب، والشاذ، والمنزلة، وإجراء المجرى، والأولى، وبيَّنت فيه مقدار ما تكشف عنه هذه الأحكام من قدرة المتكلمين اللغوية وكفايتهم في انتاج الجمل الجائزة في ضوء الصحة الدلالية والنحوية على ما تُشير إليه النظرية التوليدية التحولية.

التمهيد

الذي نريد بيانه من الحكم النحوي ما يتلاءم والمقصود في هذا البحث، إذ ننظر إليه من مجال علمي يجعل من الحكم مختلفًا عن فهمه في ضوء القياس النحوي الذي ذهب إليه النحويون في تقعيد اللغة، بل نراه بما يراه سيبويه بأنَّه محاكاة لواقع الاستعمال ووصفية اللغة، فهو دائرة أوسع من جعل الكلام منطوقًا في ضوء الواجب أو ما لا يجوز أو ما يخضع إلى العلَّة المجوِّزة وما عداه لا يمكن قبوله، بل إنَّ وصف الكلام بحكم ما يجعله مقبولًا، وهو حكم نحوي في ضوء الاستعمال، وهذه الأحكام وسمتها الدكتورة خديجة الحديثي بالأوصاف[١]، أي وصف

الكلام بنوع من الأحكام التي دوَّنها النحويون، وهي ((واجب، وممنوع، وحسَن، وقبيح، وخلاف الأوْلى، وجائز على السواء))[٢]، فهذه أوصاف تناغمت مع الاستعمال اللغوي لتجعله مقبولًا، لكنَّ قبوله على درجة من الوصف ثم على درجة من القبول؛ لأنَّنا لو لحظنا وصف القبيح ما وجدناه ردًّا للاستعمال أو مخالفة لقاعدة تجعله كلامًا خاطئًا، بل هو تسويغ له بدرجة تبعده عن الفصيح من الكلام في بعضه، وقد صرَّح سيبويه بذلك، بقوله ((ويحملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنَّه مستقيم ليس فيه نقص))[٣]، فليس قبيح الكلام مردودًا؛ لأنَّه وصف بالاستقامة وليس فيه نقص في تركيبه، والاستقامة هي إحدى الأحكام التي يرجع إليها تقسيم الكلام مهما كانت درجة فصاحته، فالكلام على ((مستقيم حسِن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب))[٤]، فهذه أقسام الكلام من جهة صحته النحوية والدلالية، وتُعدُّ بمنزلة الحكم عليه، لكنَّه حكم أو وصف غير مقيَّدٍ بالقياس والعلَّة على ما سنلحظه فيما بعد.

وما ألفيناه عند سيبويه يزيد كثيرًا على ما ذُكر من الأحكام أو ما تسمى أوصاف الكلام، فقد ذكر منها "الجيد والرديء، والقليل والكثير، والأقرب والبعد، والقوي والضعيف"[٥]، فهي أحكام متقابلة، وقد يورد أحكامًا غير متقابلة منها "الأولى، الوجه، الجائز، الشاذ، حكم التخيير، الغالب، المنزلة" وغير هذه الأحكام التي لا تُعدُّ متقابلة وهذه الأخيرة هي الأحكام التي اخترناها مادة لبحثنا هذا، التي سنسوق تفصيلها فيما بعد.

ولو عقدنا موازنة بين تعريف الحكم النحوي في ضوء القياس والحكم النحوي في ضوء الاستعمال لاتضح مفهوم الحكم الذي نراه عند سيبويه، فالحكم في ضوء القياس هو .((حمل فرع على أصل بعلَّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع))[٦]، وقد عرَّفته الدكتورة "عزيزة فزال" بأنَّه ((هو ما يجري على الفرع من أحكام الأصل صرفًا ونحوًا وإعرابًا، أو تنص عليه قاعدة ما))[٧] وهذان المفهومان في التعريفين أقرب إلى مقابلة الكلام بكلام آخر أو مقابلة عنصر كلامي بآخر، إذ يراد منه قياس الكلام في ضوء القاعدة فما قبلته القاعدة أُخذ به وما لم تقبله القاعدة رُدَّ، وقد تبدّى لأحد الباحثين أن ما يوصف به هذا النوع من الحكم لا يوسِّع الاستعمال اللغوي، وذلك أنَّه ((ليس غرض النحويين من ذلك أنْ يقترحوا بدائل لغوية وتركيبية))[٨]، وهذا ما نتوخى الكشف عنه في هذا البحث، إذ الحكم النحوي الذي نقصده هنا هو ما يحدث في ضوء الاستعمال أو إقرار النحوي بالاستعمال لا ردَّه؛ لأنَّه استعمال تواضع عليه المتكلمون وانعقدت عليه ألسنتهم واعتادوا عليه قرونًا متطاولة يتفاهمون به في داخل لغتهم، وبذلك نكون أمام مجالين في مواجهة الاستعمال وهما إمَّا التقيد الذي يمثله الحكم النحوي القياسي، وإمَّا الاطلاق الذي يمثله الحكم النحوي الاستعمالي، ولا نقصد بالإطلاق قبول الاستعمال على خلوه من الصحة النحوية

والدلالية، بل الصحتان النحوية والدلالية هما المصححان مسار استعمال التراكيب وتعددها لا القاعدة النحوية وحدها.

وبمقتضى ما نراه لم نعهد هذا المنظور يسجل حضورًا عند الباحثين في تحليل الاستعمال وتفسيره ثم قبوله، ولا نزعم عدم مراعاة النحويين أو الباحثين، الصحة النحوية والدلالية، بل نقصد تبنِّي هذا النوع في تحليل الاستعمال اللغوي وتفسيره في هدي الصحة النحوية والدلالية في مجال الأحكام التي يوصف بها الكلام بدلًا من الحكم الذي يقيِّد الكلام، إذ ((الأحكام النحوية لا يمكن إرجاعها إلى المناسبات العقلية القياسية، وإنَّما تثبت بالاستعمال اللغوي))[٩] ويمكن أن نسوق ما ذكره الدكتور عبده الراجحي لتتضح رؤية ما نريد بيانه، إذ قال ((إنَ النحو العربي لم يقعِّد للعربية كما يتحدَّثها أصحابها وإنَّما لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معيَّن من الكلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نصَ قرآني، أي إنَّه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون حياتهم، وإنَّما قصره على درس اللغة الأدبية))[١٠]، وهذا الرؤية ترسخ ماركنا إليه من وجود لغة استعمال يستعملها الناس في شؤون حياتهم، وهي لغة واسعة تنتمي إلى الحكم النحوي الاستعمالي الذي يوصف الاستعمال في ضوئه بالحسن والقبيح والرديء والجيد وغير ذلك، أما لغة التقعيد فتجعل من مفهوم الكلام يقع في دائرة القبول والردِّ في لغة مقيَّدة.

وألفينا سيبويه يتعامل مع اللغة بوصفها لغة استعمال فيحكم عليها في ضوء الحكم النحوي الاستعمالي، فنراه يعالج الاستعمال بأوصاف حكم متعدد لا قياس علَّة أو يجعل من النحو ينزع إلى الأصل و صوب المنطق المحض في تقعيد اللغة، مع أنَّنا لا ننكر على سيبويه لجوءه إلى مسائل المنطق في النحو مثل قياس الأصل والعلة في الكلام، لكنَّه يعالج المخالفة بالقبول، ومن ذلك ما أوضحه عن حروف الاستفهام، بقوله ((لا يليها إلَّا الفعل إلا أنَّهم قد توسَّعوا فيها فابتدؤا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك ... و إنَّما فعلوا ذلك بالاستفهام؛ لأنَّه كالأمر في أنَّه غير واجب و أنَّه يريد من المخاطب أمرًا لم يستقر عند السائل .ألَّا ترى أنَّ جوابه جزم ...لأنَّها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء، و جوابها كجوابه و قد يصير معنى حديثها إليه وهي غير واجبة كالجزاء فقبح تقديم الاسم. ألَّا ترى أنَّك إذا قلت أين عبدالله آته ، فكأنَّك قلت : حيثما يكن آته))[١١]، فنص سيبويه فيه قياس على الأصل وبيان مفهوم العلَّة، لكنَّنا نلحظه يسوِّغ الكلام في ضوء القياس الذي اعتمد فيه على الأصل والعلَّة، فجوِّز مجيء الاسم والفعل بعد الاستفهام، وفسَّر جملة الاستفهام التي فيها الاسم حرف الاستفهام مثل جملة الجزاء في ضوء المعنى، فجملة: أينَ عبدُالله آته، تفسيرها: حيثما يكن آته، فالمنزلة النحوية في جملة الاستفهام هي نفسها في جملة الشرط، وكأنَّ الاستفهام من حرف الاستفهام والاسم جملة لا

تحتاج إلى جواب، فيجعلنا هذا التحليل نفسِّر اللغة بما توصله من معنى لا بما ينطبق عليها من قاعدة، فما يتولد من الجمل سائغ ما دام المعنى ليس فيه لبس.

والأحكام التي نشير إليها تمثل عند بعضهم القراءة الأولى للاستعمال اللغوي، وهذه القراءة تمثل ((انطلاقًا من مستواه العفوي، وهو مستوى "تقرير الأحكام" وصفًا وتقعيدًا، ومرورًا بمستواه "القياسي" القائم على الاستنباط، ومراعاة الأشباه والنظائر، ووصولًا إلى مستواه "التنظيري" تأصيلًا وتجريدًا))[١٢]، أي إنَّ الأحكام المتعددة من "الوجه والأولى والحسن والقبيح والجيد وغيره" تمثل أحكامًا وصفية للاستعمال اللغوي وهي ملازمة له ولا تنفك عنه، فالاستعمال ترافقه مسائل تقرير الأحكام البعيدة عن أحكام التجريد الذي يستقل بحكم ما لا يحكم بغيره من الأحكام، إلَّا أنّ ذلك يحتاج إلى شيء من التوجيه؛ وذلك أنَّ هذا الوصف من الحكم هو التقرير النهائي للحكم النحوي الاستعمالي الذي يفترق عن الحكم النحوي القياسي؛ وذلك أنَّ المستوى العفوي المشار إليه يمثل وصف اللغة وتقعيدها في ضوء الحكم نفسه لا في ضوء القياس المشار إليه؛ إذ هو وصف للكلام ليكون مقبولًا ومسوَّغًا عند استعماله، ويظهر مثل هذا الوصف اللغوي في السماع من العرب على ما نجده مدوّنًا في عبارات سيبويه بقوله ((سمعنا العرب تتكلم به)) وقوله ((سمعت العرب يقولون)) وقد يكون السماع منقولًا له ولم يسمعه مباشرة، ومن ذلك قوله ((زعم من نثق به أنَّه سمع)) وقد يكون السماع مشتركًا بينه وبين غيره، قال ((سمعت من العرب وممن يوثق به يزعم أنَّه سمعها من العرب)) وهذا نقلٌ من العرب مباشرة، وممن يسمع منهم لتُدَوَّن اللغة كما هي ، لكونها لغة استعمال موجودة فلا يمكن ردَّها، لِتكشف فيما بعد عن القدرة اللغوية والكفاءة لدى المتكلمين في توليد أنماط من الجمل بعيدة عن التقعيد والقياس الصناعي انطلاقًا من المستوى العفوي للغة.

ومما تقدَّم أمكن القول إنَّ الأحكام المشار إليها تُعدُّ أوصافًا لغوية تساير الكلام ويُحكم عليه بدرجة من القبول ليكون ذلك مُسوَّغًا في ضوء الاستعمال والقواعد النحوية، ومن ثمَّ يكون إنتاج الجمل في هدي هذه الأوصاف عاملًا كميًّا في تعدد الجمل الصحيحة نحويًّا ودلاليًّا.

الأحكام غير المتقابلة

والقدّرة اللغوية في توليد الجمل

ما نقصده من هذه الأحكام، الأحكام التي ليس لها مايقابلها في الضديّة مثل حكم القبيح الذي يقابله الحسِن، والجيد الذي يقابله الرديء، والقليل الذي يقابله الكثير، بل الأحكام التي تقع منفردة خالية من التقابل مثل "الوجه، والتخيير، والأولى، والمنزلة، وإجراء المجرى" وغيرها، وليس اختيارنا هذه الأحكام من جانب إحصائي بقدر ما نريد إيضاحه من القدرة اللغوية عند المتكلمين

في ضوء تعدد الأحكام أو ما تسمى بأوصاف الكلام، لِنُظهر مقدار انتاج الجمل المسوَّغة في قبالة الصحة النحوية والدلالية.

وجملة الأحكام التي وَصف بها سيبويه استعمال التراكيب يتكىء بعضها بالنظر إلى القاعدة النحوية وترجيح الرأي القائم على هذه القاعدة، فهي أحكام ترجيحية، ولا يمنع الترجيح قبول الاستعمال الآخر، بل يُعزا ترجيح غيره إلى الدليل والتحليل الذي يُرجَّح فيه أحد الاستعمالات، والغالب من هذه الأحكام يقوم على الحكم النحوي في ضوء الاستعمال لا القياس، ومن ثمَّ تتولَّد جملة من التراكيب النحوية والاستعمالية كلها مقبولة نحويًّا ودلاليًّا، ولبيان المسألة نسوق جملة من الأحكام غير المتقابلة فيما ورد عند سيبويه.

أوَّلًا: الوجه والجواز

عندما يردف سيبويه الوجه من الكلام بحكم الجواز لا يبقى لإنشاء القاعدة وعدم المخالفة وجهٌ، وإنَّما سينصرف إذ ذاك إلى لون من ألوان التوسُّع في الاستعمال وليس لأحد القول بصحة الوجه وغلط غيره، وما مسألة الاشتغال التي أُصِّلت بَيْنَ البصريين والكوفيين إلَّا إحدى المسائل التي يمكن تجاوزها بالنظر الدقيق إلى تحليل النصوص والمقاصد النحوية فيها، وبحسب الظاهر وما نستنتجه من كلام سيبويه أنَّ هذا التأصيل مردّه إلى فهم من أصل لا أنَّه عائدٌ إلى الاستقراء العلمي لِما يُبَيِّنُه سيبويه حتى أُدرج في قائمة البصريين الذين قالوا بإعمال الفعل الآخِر لا الأوّل في الاسم .

شغل المعنى مساحة كبيرة في فكر سيبويه في بيان الوجه والجائز من الكلام إنْ التبس التركيب، فيُظهر الجائز من الكلام في ضوء الصحة النحوية والدلالية فيوسِّع الاستعمال في ضوئها، ومن ذلك ما لا يجوز إعماله عطفًا على اسم "ما وليس"، قال سيبويه ((وليس قولُهم لا يكون في "ما" إلاّ الرفعُ بشيء؛ لأنَّهم يَحتجّون بأنّك لا تستطيعُ أن تقول "ولا ليس" "ولا ما"، فأنت تقول ليس زيدٌ ولا أخوه ذاهَبيْنِ وما عمرو ولا خالدٌ منطلقَيْنِ، فُتشْرِكُه مع الأوّل في "ليس" وفي "ما" فما يجوز فيها الوجهانِ كما يجوز في "كان" إلاَّ أنّك إنْ حملتَه على الأوّل أو ابتدأت، فالمعنى أنّك تَنْفِي شيئاً غيرَ كائن في حال حديثِك))[١٣]، لم يعتنِ سيبويه بالتقدير الذي احتجَّ به غيره من عدم جواز العطف على اسم "ليس" و "ما" من أنَّك لا تستطيع أنْ تقول "ولا ليس ولا ما" بتوالي النفي على الاسم بـ"لا" و "ليس" أو "ما" ومن الواضح أنَّ تقدير المحذوف يختلف عن ذكره، فالتشريك يكون بالواو لا بإعادة العامل، فالوجهان الجائزان ما ذكرهما سيبويه في النص المذكر آنفًا، وهو الابتداء بالاسم الذي بعد "لا" وما بعده خبر له، والوجه الآخر يكون عطفًا على اسم لا تشبيهاً بـ "كان" وما تعمل به، وذلك ما ذكره سيبويه، بقوله ((وإنْ شئت جعلتها "لا" التي

يكون فيها الاشتراك فتنصب كما تقول في كان "ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا عمرٌو منطلقًا"))[١٤]، فتكون "لا" زائدة وأُعمل الذي بعدها عطفًا على اسم "كان" ، والحال نفسه في "ليس" و "ما"، ومن جانب آخر عوَّل سيبويه مع علَّة التشبيه بـ "كان" على المعنى بقوله " فالمعنى أنّك تَنْفِي شيئاً غيرَ كائن في حال حديثِك" وكذا في "ليس" و "ما" فإنَّ النفي حاصل ولكن في حال الحديث فالفارق هو زمن الحدث، فتكون الأوجه النحوية مرتبطة بقصد المتكلم بما يرتبط بالتركيب من معنى، ولولا القصد والمعنى لجاز لك أنْ تقول: ليس زيدٌ ولا أخاه ذاهَبيْنِ. وما عمرو ولا خالدًا منطلقَيْنِ، فرفع "أخوه و خالد بعد "لا".

فالصحة النحوية والدلالية مرافقة لصحة استعمال التراكيب وهو ما تروم إليه القواعد التوليدية؛ فهي ((النظام الموجود لدى متكلم للغة ما، والذي من خلاله النظام يستطيع أنْ يميِّز الجملة الصحيحة من غيرها))[١٥]، وقد راعى سيبويه أنظمة اللغة بحسب القواعد المكوِّنة لأنماط الجمل، والمعنى الذي يرافق هذه القواعد فتكون الصياغة التركيبية مؤتلفة من جانب الصحة النحوية والدلالية، فالصياغة على نحو: تقول ليس زيدٌ ولا ليس أخوه ذاهِبَيْنِ، وما عمرو ولا ما خالدٌ منطلقَيْنِ. قد تنتفي فيها الصحة النحوية لعدم ائتلاف المعنى في النفي بـ "ليس وما" مع "لا"، فمجيء الواو يصحح مسار ائتلاف عناصر التركيب من عدم تكرر ما تنتفي به فيكون جواز الجمل من جانب الصحة النحوية والدلالية.

ومن مواضع الوجه والجواز في التركيب قول سيبويه ((وتقول زيدٌ ضربَني وعمرٌو مررتُ به، إنْ حملتَه على "زيد" فهو مرفوعٌ؛ لأنّه مبتدأ والفعلُ مبنيٌّ عليه، وإنْ حملتَه على المنصوب، قلت: زيدٌ ضربَني وعمراً مررت به؛ لأنَّ هذا الإضمار بمنزلة الهاء في ضربته، فإنْ قلت: ضربني زيدٌ وعمراً مررت به، فالوجهُ النصبُ؛ لأنّ زيدًا ليس مبنياً عليه الفعلُ مبتدأ وإنَّما هو ههنا بمنزلة التاء في ضربتُه، وذكرتَ المفعولَ الذي يجوز فيه النصب في الابتداء فحملتَه على مثل ما حملتَ عليهما قبله وكان الوجهَ إذ كان ذلك يكون فيه في الابتداء، وإذا قلتَ: مررتُ بزيد وعمراً مررتُ به، نصبتَ وكان الوجهَ لأنّك بدأت بالفعل ولم تَبتدئ اسمًا تَبنيه عليه ولكنّك قلت فعلتُ ثم بنيتَ عليه المفعول وإن كان الفعلُ لا يَصِلُ إليه إلاَّ بحرف الإضافة فكأنّك قلت: مررتُ زيدًا، ولولا أنّه كذلك ما كان وجهُ الكلام زيدًا مررتَ به، وقمتُ وعمراً مررتُ به، ونحوُ ذلك قولك خَشّنْتُ بصدره، فالصدرُ في موضع نصبٍ وقد عَمِلَت الباءُ))[١٦]، جملة ما أشار إليه سيبويه في نصِّه هو بيان العامل بما أوضحه من عملية البناء في الإسنادين الاسمي والفعلي، فسيبويه يحاول تعيين الجملة الأصل من الجمل المحوَّلة المتعددة فقد وصفها بالوجه والجواز فوسَّع رقعة

الاستعمال ولم يرفضه مع ما فيه من اللبس الظاهر، لكنَّه علَّل الوجه والجواز في النصب والرفع ابتداع العامل المناسب، فما لحظناه من إنشاء عدد من الجمل المتقاربة:

ـ زيدٌ ضربَني وعمرٌو مررتُ به، البناء اسمي فرفع "عمرو" لأنَّه قد ابتدأ به، فهو مبتدأ وما بعده الخبر؛ لأنَّه حمل على زيد، أمَّا رفع عَمرٍو فقد كان عطفًا على زيدٍ.

ـ زيدٌ ضربني وعمراً مررت به، البناء اسمي، لكنَّ عمرًا حمل نصبه على الفعل، فهو مفعول به، فيكون منصوب بفعل مضمر، تشبيهًا بـ "ضربتُ زيدًا ضربته"، فلا عطف في الكلام.

ـ ضربني زيدٌ وعمراً مررت به، البناء فعلي؛ لأنَّ زيدًا بُني على الفعل، فهو فاعل، وجاز أنْ تقول: وعمرٌو مررت به، لأنَّك لا تريد العطف، ولوقوع حدث الفعل الثاني عليه، وهو المرور لا الضرب.

ـ مررتُ بزيد وعمراً مررتُ به، البناء فعلي، والوجه نصب "عمرًا" لأنَّ الذي أُريد به الابتداء بالفعل وبناء الاسم عليه، وذلك بتعدي الفعل بحرف الإضافة "الجر" ولولا هذا التعدي لكان جواز الرفع من دون أنْ يكون النصب الوجه، نحو: لقيتُ زيدًا وعمرٌو كلَّمتُه، وعبَّر سيبويه عن الرفع في ذلك الموضع بالعربي الجيِّد[١٧]، لذا قال سيبويه "ولولا أنّه كذلك ما كان وجهُ الكلام زيدًا مررتَ به" أي لو كان متعديًّا بالحرف لرُفِعَ، ولم يكن الوجه النصب في الاسم.

ـ قمتُ وعمراً مررتُ به، البناء فعلي فالحدث حدثان القيام والمرور فيكون الوجه فيه النصب، فاستقلَّ البناء الثاني والباء عاملة في الاسم وفيها دلالة المفعولية، فشبَّه سيبويه عمل الباء بالزائدة في "خَشَّنْتُ بصدره" أراد "خشَّنْتُ صدره".

اتكأ سيبويه على نظرية العامل في توجه التراكيب لا ردِّها، فهو عمد إلى توجيهها بدرجة من القبول بإرجاع الجملة إلى بنيتها العميقة والأصل الذي بُنيتْ عليه، فاعتمد سيبويه البنية النحوية في اختيار الوجه ولم يعتمد البنية الدلالية، فإنَّ ((بنية الجملة العميقة هي تركيب نحوي مجرد وأنَّها ليست صورة دلالية للجملة، فهذه بنية مستقلة عن بنيتها العميقة ضمن هذا التصور للقواعد))[١٨]، وأحسب أنَّ سيبويه اهتمَّ بالبنية النحوية لكونها خطوة لبيان الصحة النحوية، التي في ضوئها تظهر الصحة الدلالية، فلا يكون التركيب النحوي تجريديًّا بقدر إثبات الصحة النحوية، وأوَّل بنية دلالية تثبتُ من هذا التجريد هي الدلالة الوظيفية التي بُيِّنتْ من الموقع الوظيفي لعناصر التركيب، فلا تخلو هذه العناصر بهذه الوظيفة من المكوِّن الدلالي، فتعاطي سيبويه مع التركيب على أنَّه بناء ثابت يُصحح في ضوئه التغيير الحركي، فكانت الجمل أنماط لها وجْهٌ مقبول في مقابل الجمل الأُخر التي لا يتوافر فيها الوجه مع قبولها، فلو قلت: زيدٌ أكرمتُه، لجاز، ولو قلت: زيدًا أكرمتُه، لجاز أيضًا؛ لأنَّ الوجه في الجواز صحة البناء، فهو

يكون تارة بالبناء الاسمي، وتارة أُخرى بالبناء الفعلي، وهو صنيع سيبويه في نَصِّه المذكور آنفًا في اختيار الوجه من الكلام والجائز منه.

ثانيًا: التخيير و (إن شئت)

يتقارب مفهوم الحكمين في ظاهرهما لكنَّهما يختلفان في صورة إنمياز أحدهما من الآخر، وذلك لارتباط الاختيار بالقاعدة النحوية أو بمسائل النحو التي تخصُّ التركيب، أمَّا ما جاء من الوصف بـ "إن شئت" فإنَّه يكشف عن ارتباط الخطاب بالمتكلم بوصفه مستعملًا للغة وليس بوصفه متعلما، فعبارة الحكمين لها وجهة نحوية وتداولية أكثر من أنْ تكون تعليمية، وأقرب حكم من الأحكام النحوية للتوصيف بـ "شئت" هو " الجائز على السواء؛ وذلك لأنَّه ((الجائز الذي لا يفضَّل غيره عليه ولا يفضَّل هو على غيره إنَّما هو مساوٍ في الجواز للأوجه))[١٩]، فيقع الكلام على درجة واحدة من القبول.

ولبيان حكم التخيير وأثره في قبول تعدد أنماط الجمل، بما تَظهر في ضوئه الكفاية اللغوية والقدرة على إنتاج جمل صحيحة نحويًّا ودلاليًّا نسوق بعض الأمثلة التي ذكرها سيبويه، ومن ذلك ما ذكره في جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع والمنصوب، قال ((فإنْ قلت: إياك أنتَ وزيدٌ، فأنت بالخيار إنْ شئت حملته على المرفوع؛ لأنَّك لو قلت: رأيتكَ قلتَ ذاك زيدٌ، فالنصب أحسن؛ لأنَّ المنصوب يعطف على المنصوب المضمر، ولا عطف على المرفوع المضمر إلَّا في الشعر وذلك قبيح))[٢٠]، جعل سيبويه المتكلم بين خيارين من التركيب في رفع زيدٍ ونصبه، ولكل تركيب تقديره، على أنَّ في معنى إياكَ فعلًا دالًا على الأمر وهو التحذير، كأنْ يكون احذر أو اتقِ، وفي الفعلين ضمير دالٌ على الفاعل، أي احذر أنت واتقِ أنت، فما أشار إليه سيبويه جواز: إياكَ أنت وزيدًا، وفيه نصب على إياكَ، ويكون الضمير الظاهر مؤكِّدًا، وجواز: إياكَ أنت وزيدٌ عطفٌ على الضمير الفاعل، أي الرفع والنصب بحسب ما تُقدّر، قال ابن السراج ((وتقول: إيَّاك أنتَ وزيدٌ وزيدًا، بحسب ما تقدِّر))[٢١]، أمَّا القبح الذي أشار إليه سيبويه ، بقوله: ((فإنْ أكَّدت فقلتَ إيَّاكَ أنتَ وزيدٌ، عطفًا على الضمير المُستكن في إيَّاك حسنٌ، وإنْ نصبْتَ، فقلت: إيَّاك وزيدًا جاز))[٢٢]، أي القبح في نصب الاسم من دون تأكيد إياكَ بـ "أنت"، ويمكن أنْ نسوق أنماط الجمل في أسلوب التحذير على النحو الآتي:

ـ إياكَ أنت وزيدٌ. جائز عطفًا على الضمير الفاعل أي المستكن في معنى فعل الأمر.

ـ إياكَ أنت وزيدًا. كأن يكون التقدير: اتقَ نفسَك وزيدًا؛ ((لأنَّ مع "إياكَ" ضميرًا، وهو الضمير الذي في الفعل الذي نصبها)).[٢٣]

ـ إياكَ وزيدٌ. وهو استعمال جائز وإنْ وُصِف بالقبح، قال المبرِّد ((فإنْ قلت: "إياك وزيدٌ"، فهو قبيح وهو على قبحه جائزٌ كجوازه في "قمْ وزيدٌ"))[٢٤]، وكذا ذهب ـ إلى عدم القبح ـ في النثر محمد بن يوسف في شرح التسهيل.[٢٥]

ـ إياكَ وزيدًا. جائز ليس فيه قبح وهو عطف على المنصوب المضمر. كأن يكون الكلام على: أ حذرك إياكَ وزيدًا، وهو عطف ليس فيه تكلُّف.

قد يرتبط الافتراض بموضع الوصف الحكمي بـ "شئت" وذلك لتسويغ صياغة الكلام على المفهوم الدلالي والنحوي، ومن ذلك ما بيَّنه سيبويه في دلالة الفعل على الزمان والحدث في باب التعدي قال((واعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدَّى إلى اسم الحدثان الذي أُخذ منه؛ لأنَّه إنَّما يُذكر ليدل على الحدث ... كما أنّ فيه استدلالاً على وقوع الحدث وذلك قولك قَعد شهرين وسيقعد شهرين وتقول ذهبتُ أَمْسِ وسأَذهَب غداً فإنْ شئت لم تجعلهما ظرفا فهو يجوز في كلّ شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث))[٢٦]، أراد سيبويه بيان دلالة الفعل على الظرف بما يدل عليه الحدث، والفعل على اختلاف بُنْيَتِه من ماض ومضارع أو سوف يفعل أو سيفعل يدل على اختلاف أحوال الحدث، ويدل بلفظه على الحدث، فالماضي يدل على ظرفية المضي فيقترن بـ" أمس" فلا تقول: سأذهب أمس، والمضارع يقترن بـ"غدًا" فلا تقول: ذهبتُ غدًا. والذي ألحظه أنَّ سيبويه وافق على دلالة الفعل على الظرفية في ضوء الصحة الدلالية التي أشار إليها في بداية كتابه وعبَّر عنها بالمحال[٢٧]، وقد عزُب عن ذهن السهيلي ما يقصده سيبويه وعبَّر عن توجيه دلالة الفعل على الظرف بالتسامح من سيبويه[٢٨]. وظنّ بعض المحدثين أنَّ المنهج التجريدي يحتاج إلى الافتراض ((وقد ترتب على هذا المنهج التجريدي في دراسة اللغة استخدام مصطلحات مثل المتحدث المثالي الذي ليس له وجود في الواقع الخارجي، بل يفترضه اللساني اعتمادًا على حدسه، وكفايته اللغوية أي معرفته بقواعد اللغة))[٢٩]، فالمنهج التجريدي فرض للمتكلم أنماطًا من الجمل بطريقة التخيير ليتعامل بها عند تأمين صحتها النحوية والدلالية، فيجعل ذلك متحدث اللغة أمام مجال أوسع ويفتح له آفاق اللغة المتحدَّث بها ليكون بمقدورها خلق فضاء أرحب يسمح لها بصياغة عدد من الجمل في ضوء اصل اللغة المستعملة.

ومواضع التخيير كثيرة في الكتاب راقبنا منها ما نوثِّق به الطريق الذي يتضح به تعزيز القدرة اللغوية لدى المتكلم في تأليف أنماط من الجمل عند أدائه اللغوي، بما يحمله التوصيف بحكم التخيير من مجال توسيع أنماط الجمل وتأليفها في ضوء الصحة النحوية والدلالية.

ثالثًا: الشاذ

فُهم الشاذ على نحوين: الأوَّل أُريد به القليل في العدد فهو جانب كمِّي[٣٠]، ومنهم من أراد به ما خالف الأصل أو القياس وانفرد عن بابه.[٣١]

ومن ذلك حذف الجار من مجرور "كم" قال سيبويه (("كم" على كلِّ حال منوَّنة ولكنَّ الَّذين جروا في الخبر أضمروا "مِن" كما جاز لهم أنْ يضمروا رُبَّ ... وليس كل جار يضمر لأنَّ المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثمَّ قبح، ولكنَّهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كَثُر في كلامهم؛ لأنَّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج))[٣٢]، وحكم الحذف عند سيبويه في هذا الموطن قد تضافر فيه القبح واللجوء إلى التخفيف مع ما فسَّره من جواز الحذف ((والتفسير الأوَّل في "كم" أقوى؛ لأنَّه لا يحمل على الاضطرار، والشاذ إذ كان له وجْهٌ جيد))[٣٣]، فختم الحكم بالشاذ، واللافت للنظر أنَّ الشاذ المشار إليه يكتسب درجة من القياس فهو بمنزلة الوجه الجيد مع أنَّه يوصف بالقليل ومخالفته للأصل أو القياس؛ وذلك لأنَّ سيبويه يتعامل مع اللغة بوصفها ظاهرة طبيعية من جانب، ومن آخر يواجه لغة استعمال تعارف عليها المتكلمون وعبَّرت عن أغراضهم ولا يجدون فيها نقصًا أو لبسًا، فأنتجوا في ضوء الشاذ من الكلام أنماطًا من الجمل في قبالة جمل القياس.

ويمكن أنْ نورد ما أنتجه الحذف في ضوء النظرية التحويلية بما يسمّى بالجملة المحوَّلة، فالحذف تحويل في الجملة وإنْ نتج ذلك عن كثرة الكلام وطلب التخفيف ((والتخفيف بحذف الجار في التركيب اللغوي يبقى على صلةٍ بكثرة الكلام ... وكأنَّ حذف بعض الوحدات اللغوية في التراكيب اللغوية التي يكثر استعمالها حاجة أو مطلب ضروري لا مندوحة عنه في تحقيق الفعل اللساني))[٣٤]، وهذه إلماحة سيبويه؛ إذ حمل الكلام على الاضطرار من الشاذ، ولو لم يكن اضطرارًا لم يُحمل الكلام على الحذف وعلَّة هذا الاضطرار كثرة الاستعمال، ونستطيع أنْ نُبَيِّن تعدد أنماط الجمل فيما مرَّ آنفًا بتطبيق المثال الذي عرضه سيبويه في "كم" وهو قول الفرزدق: ((كَمْ عمةٍ لكَ يا جريرُ وخالةً))[٣٥]، وعلى النحو الآتي:

ـ كمْ من عمَّةٍ لك يا جريرُ، وهو القياس إذ حرف الجرِّ يخضع لقاعدة " لأنَّ المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرفٍ واحد"، ومن ثمَّ قبح حذفه، فذكر حرف الجر بحسب القاعدة.

ـ كمْ عمةٍ لك يا جرير، وهو خلاف القياس، وهو اختيار المتكلمين لا ما أملته القاعدة عليهم، لكنَّ القاعدة ساوقت الاستعمال وفسَّرته بالقبول، إذ حذفه يظل متصلًا بالأصل، وعلى تقدير حذفه جاء الكلام على "عمة" مجرورة وإن كان ذلك أحد أحوالها إذ ورد بالنصب والرفع، والقاعدة توجه الجرَّ بتقديم حرف الجرِّ، كأنْ تقول: بكم دينارٍ اشتريت الكتاب.

وفي ضوء مفهوم الشاذ بأنَّه مخالفة وقليل، فهو يكشف عن قدرة لغوية تقابل القاعدة النحوية والقياس لتسويغ الاستعمال؛ فالشاذ المسوق في المثال المذكور آنفًا رافقته علَّةٌ مقبولة تتماشى مع مفهوم القياس، فالقياس يعتمد على كثرة الاستعمال، فيقاس كلام على آخر بالكثرة، والكثرة علَّة راجحة، وكذا الكلام الذي حُكم عليه بالشاذ اعتمد على الكثرة أيضًا وهي كثرة معرفة المحذوف وإنْ لم يُذكر، فحذف حرف الجر انبنى على أنَّه معلوم عند المتكلم والمخاطب، فالإجراء الذي أبان أنّ اللغة ظاهرة طبيعية بيْن المتكلمين تفصح عن قدرة المتكلمين اللغوية ومن ثمّ فسَّروا إجراءها في الأداء اللغوي.

الذي أشار إليه سيبويه " لأنَّ المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرفٍ واحد" يتحصل من إنزال الجار والمجرور منزلة العامل والمعمول عن طريق عدم الاستغناء، فالفاعل والفعل بمنزلة الشيء الواحد في ضوء مفهوم عدم الاستغناء وإذا حذف الفعل قُدِّر، وكذا الحال في مثال "كم" في عمل الجار وتقديره، ولأنّ الجار أمكن الاستغناء عنه؛ أعمل سيبويه فكره ـ في ظلِّ منظومته النحوية ـ جملةً من الأحكام وصَّف بها الاستعمال بـ " القبح، الاضطرار، الشاذ" ليجعل من هذا التوصيف طريقًا لقبول الاستعمال، وتمييزًا بينَ الجملة الأصل والمحوَّلة.

ومن مواضع الاستعمال الشاذ، قول سيبويه ((وقد قال بعضُهم ذهبتُ الشامَ يشبّهه بالمبهَم إذ كان مكاناً يَقع عليه المكانُ والمذهبُ وهذا شاذّ؛ لأنّه ليس في ذهبَ دليلٌ على الشام وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ ومثلُ ذهبت الشامَ دخلتُ البيتَ))[٣٦]، وصف سيبويه تعدي الفعل بنفسه إلى المكان المختص دون حرف الجرِّ بالشاذ في الأفعال التي لابُدَّ لها من حرف الجر، ولم يكن في هذا الموضع حذف، فالاسم منصوب، وهو عنده من باب تشبيه الظرف المختص بالظرف المبهم، فالتوجيه هنا يبتعد عما ذكره في المثال: كمْ عمَّةٍ المذكور آنفًا، فوجهه بقوله ((وليس كلّ جار يضمر لأنَّ المجرور داخل في الجار فصار عندهم بمنزلة حرفٍ واحد))[٣٧]، فالاسم لم ينصب بنزع الخافض، ويحتمل أنْ يكون منصوبًا على الظرفية لقول سيبويه " لأنَّه ليس في ذهب دليل على المذهب" كما تقول: ذهبت إلى المَشْفَى، ولا تقول: ذهبت المَشْفَى؛ لأنَّه ليس في ذهب دليل على المشفى، فلا بُد من إلى حتى يصل الفعل إلى الاسم، ويمكن أنْ يكون منصوبًا على المفعولية تشبيهًا بـ " دخلت البيت" قال سيبويه ((كما اجازوا [قولهم] : دخلت البيت، وإنَّما معناه دخلت في البيت، والعامل فيه الفعل))[٣٨]. فالناصب للاسم هو الفعل.

وأحسب أنَّ المدقق في نصِّ سيبويه ينبغي أن لا يعترض على توجيهه، ويصفه بالتوهم أو الخطأ وقد أشار إلى ذلك بعضهم[٣٩]، إذ ليست بعض الأدلة نقضًا لكلام سيبويه مثل قوله تعالى {ولَيَدْخُلَنَّ المَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أوَّلَ مَرَّةٍ}[٤٠]، وكذلك قولهم دخلت السوق. في كلام سيبويه

فرط فطنة ومزيّة نباهة ، إذ قال في نصِّه المذكور آنفًا " ومثلُ ذهبت الشامَ دخلتُ البيتَ" ولم يقلْ: ذهبت السوق؛ لأنَّه أراد بيان حاجة الظرف إلى حرف الجرِّ وليس لتعدي الفعل إليه به، لذا قال في الشام " وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ" فهو ظرف يُذهب إليه، فلا بُدَّ أنْ تقول: ذهبت إليه، ولا تقول: ذهبت فيه أو ذهبته، أمَّا قوله : دخلت البيت، فقد أراد فيه أنَّ الظرف يحتاج إلى "في"، قال سيبويه ((وأمَّا "في" فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب ...؛ لأنَّه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك: هو في القبَّة، وفي الدار))[٤١]، فأراد الإشارة إلى أنَّ هذه الظروف تكتسب معنى ظرفيتها مع الحرف المناسب ولم يكن يرمي إلى مفهوم التعدي بحرف الجرِّ، ومن جانب آخر فإنَّ سيبويه ميَّز بين الظرف المختص والمبهم و"الشام" ظرف مختص يراد به مكان معيَّن، وكذا "المسجد" في الآية المذكورة آنفًا فهو ظرف مختص، ولكنَّ الحذف جوازًا وليس شذوذًا على ما عرفناه من كلام سيبويه آنفًا، وبذلك يكون المبهم من غير حرف الجرِّ إلَّا إذا اختصَّ، فيكون بحرف الجر، وإنْ حُذف جاز، نحو "دخلتُ السُوْق".

وفي ضوء ما سيق نفهم أنّ سيبويه اختزل المسافة وجعل الكلام موكولاً إلى الاستعمال فوصفه بالشاذ، ولم يعوِّل على المجال النحوي، وفسَّر الظرف المختص بالمبهم بما فيه من معنى يحتاج إلى حرف الجر، فالشام "فيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ" أي يُذهب إليه ويقصد إليه الذهاب؛ لأنَّه مكان يقصد، فلا تقول ذهب الشام؛ لأنَّ فيه دليل المذهب والمكان. وتفسير سيبويه على هذا النحو يكشف عن تعامله مع اللغة بكونها ظاهرة طبيعية يجيز فيها المستَعْمَل وإنْ خالف القياس أو قلَّ، فلم يجعل مفهوم التعدي مهيمنًا على تفسيره، وغاية ما أراده أنْ جعل من أنماط الجمل جائزة، فأجاز "ذهبت الشام" وهي جملة محوَّلة من جملة أصل وهي "ذهبت إلى الشام" .

رابعًا: الغالب

يوازي الوصف بالحكم الغالب من الكلام ما كان مطردًا منه، ومن ذلك ما ذكره سيبويه في "باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن" مثال ذلك ((نحنُ قومٌ ننطلقُ عامدونَ إلى بلدِ كذا، إنْ جعلتَه وصفًا، وإنْ لم تجعلْهُ وصفًا نصبت، كأنَّه قال: نحنُ ننطلقُ عامدين، ومنه مررتُ برجلٍ معهُ بازٌ قابضٌ على آخَرٍ، ومررتُ برجلٍ معهُ جبةٌ لا بسٌ غيرها، وإنْ حملتَه على الإضمار الذي في معه نصبت))[٤٢]، فهذا الاستعمال وغيره، نحو: "مررتُ برجلٍ عنده صقرٌ صائدٍ بباز" وصفه سيبويه بالغالب، بقوله ((فهذا الغالب في كلام الناس. وإنْ أردت الوجه الآخر فنصبت فهو جائز لا باس به، وإنْ كان ليس له قوة الوصف في هذا. فهذا الذي الوصف فيه أحسن وأقوى))[٤٣]، فقد اجتمعت في هذا الاستعمال أوصاف متعددة من الحكم

"الغالب، القوي، الأحسن، الوجه" هذا في الرفع، واجتمعت في النصب (الوجه، الجائز، لا بأس به، ليس بقوي) وكأنَّه يمضي استعمال المتكلمين بما لا يخضع لقاعدة أو قياس، وإنْ كان الرفع في " نحنُ قومٌ ننطلقُ عامدونَ" حملًا على "قوم" والنصب فيه على ننطلق، فالرفع صفة للقوم والنصب على الحال لهم، لكنَّ سيبويه يحاكي الاستعمال بما يرتضيه من المتكلم وإمضاء استعماله، فقوله "لا بأس به" ليس مما يتعاهد عليه النحويون في توجيه الكلام، وكذا كَثرة التوصيف بالأحكام، فإنَّها تجعل الاستعمالين في موازنة مع الفارق وليس مع الردِّ لأحدهما، فسيبويه في ضوء ذلك يتعامل مع لغة مستعملة لا لغة تقعيد، أي هو يحاكي واقعية اللغة الطبيعية، وهي الفكرة التي يؤمن بها تشومسكي، بقوله ((تعتبر اللغة والظاهرات المماثلة بمثابة عناصر من العالم الطبيعي، يجب دراستها عن طريق الأساليب العادية للاستعلام التجريبي))[٤٤]، فاللغة عندما تكون ظاهرة طبيعية أوجدها المستعملون لا يمكن أنْ تتحكم في أدائهم اللغوي بصورة محضة في مقابل كفايتهم اللغوية التي أنتجت اللغة، وهذه الكفاية اللغوية خلقت لهم قدرة لغوية يستطيعون في ضوئها التفاهم وإمضاء أنماط متعددة من الجمل اتفقت عليها اصطلاحاتهم وانعقدت عليها ألسنتهم وتعاهد عليه استعمالهم فأصبحت ظاهرة طبيعية لا يمكن إلغاؤها بقدر إمضائها بما ينسجم والصحة النحوية والدلالية، لذا كانت دراسة سيبويه اللغة بتعدد الاستعمال وتوصيفه بأحكام متعددة محاكاة لظاهرة طبيعية يسوِّغ في ضوئها أنماط الجمل التي تكلَّم بها المستعملون.

لم يُعهد عند بعض النحويين وصف الاستعمال الذي ذُكر آنفًا بأحد الأحكام أو القول إنّه الغالب في كلام الناس، وجعلوا التوجيه النحوي سمة غالبة في قبول تعدد الاستعمال[٤٥]، وجعل ابن السراج النصب جائزًا ضعيفًا[٤٦]، ولم تكن محاكاة اللغة بما هي واقع لغوي أو ظاهرة طبيعية بل كان التقعيد عندهم له سطوته في التوجيه، وما دام الكلام غالبًا في الاستعمال فلا يمنع الوجه الثاني من الاستعمال وإنْ لم يكن فيه من القوة أو بما وُصف بغيره من الأحكام.

خامسًا: يجري مجرى

يكشف إجراء المجرى عن مفهوم قياسي مثلما تكشفه المنزلة ـ وسيأتي الكلام عليها فيما بعد ـ ، وذلك عن طريق المقابلة بَيْنَ التراكيب، والمقابلة أو المشابهة بَيْنَ التراكيب وهو المضارعة التي تكشف عن المفهوم القياسي الذي يحكم به على العناصر التركيبية أو صيغة التركيب، وأقرب صورة لهذا القياس هو قياس الشبه، وهو ((أنْ تحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العِلَّة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل))[٤٧]، فإذا ذهبنا صوب إجراء المجرى لحظنا أن الحمل المشار إليه مقتضاه الشبه، فيُحكم على التركيب من دون تعلُّقه بالعِلَّة، فهو حكم ينأى عن

العِلَّة، فبعض العناصر عاملة لكنَّها لا تقع في دائرة العوامل الأصل، فهي ليست عاملة عمل الفعل الذي يرجع إليه عمل الأصل ((وما يَعْملُ من أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ عَمَلَ الفعل الذي يتعدَّى إلى مفعول وما يعمل من المصادر ذلك العملَ وما يَجري من الصفات التي لم تَبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تَجري مجرى الفعل المعتدِّي إلى مفعولٍ مَجراها وما أُجرى مُجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوَ قُوَّتَه وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرتُ لك ولا الصفَّاتِ التي هي من لفظ أحداث الأسماء))[٤٨]، فكشف إجراء المجرى عن قياس شبه حُكم في ضوئه على صحة العمل والبناء في التركيب، فاسم الفاعل واسم المفعول والمصادر عوامل لكَّنها ليست أصلًا في العمل، بل أُجريت مجرى الفعل، وبعدها عمل غير أسماء الفاعلين والمفعولين، ولكنَّها أُجريت مجراها وليس مجرى الفعل فأصبح ما ليس بأصل أصلًا لقياس الشبه الذي مُثِّل بإجراء المجرى، ومثال ذلك الصفة المُشبَّهة، فهي بعيدة العمل فساغ عملها بإجرائها مجرى اسم الفاعل واسم المفعول، لذا أصبح العمل جائزًا في هذا ضاربٌ زيدًا، و هذا ضرب زيدًا؛ لأنَّ ضارب يدل على الحدث الذي يدلُّ عليه ضرب، هذا التشبيه بإجراء المجرى يكشف عن مجال التوليد لجمل صحيحة نحويًّا ودلاليًّا، ومن ثمَّ الكشف عن قياس وحكم على التركيب عن طريق جواز العمل.

فإجراء المجرى يُجيز أنماطًا من الجمل يُتكأ به على مفهوم العامل الذي لا تخلو منه جملة من الجمل اعتمادًا على العوامل الأصل وهما الفعل والمبتدأ وما أتى غيرهما يُعدُّ مشتقًّا في ضوء هذا الأصل، فسيبويه وسَّع دائرة التعامل مع اللغة في قبول التراكيب بالاعتماد على العلاقات الداخلية المنطلقة من مبدأ العامل أو البناء، إذ إنَّ أساس وصف الجملة أو التركيب يعتمد على أصل تحليلي يكون ((همُّ الوصف مجموعة العلاقات القائمة بين مختلف عناصر هذه الجملة))[٤٩] وهو ما يسمى في النظرية البنيوية بـ "مبدأ المحايثة" الذي عبَّرت عنه الدكتورة نور الهدى لوشن بـ"المدونة أو البنية المغلقة"[٥٠] وبذلك يفهم من وسائل التحليل لتسويغ أنماط الجمل أنَّها ((تفرض معايير تفسيرية أو تقويمية كلية على الظواهر اللغوية))[٥١] والتفسير بحكم إجراء المجرى أحد الوسائل التي يُلحظ في ضوئها الصورة التقريبية لإيجاد العوامل غير الأصل قياسًا بمشابهتها بالعوامل الأصل مثل عمل الفعل واسم الفاعل.

وقد نلحظ الرؤية التوليدية عند تفسير سيبويه للاستعمال اللغوي قائمة على إجراء المجرى أي تشبيه استعمال بآخر قائم على مفهوم العامل والبناء، ومن ثمَّ تنمية القدرة اللغوية على توليد أنماط من الجمل، ومنه ما ذكره في ((باب ما جرى من الأسماءِ مجرى المَصادِرِ التي يُدْعَى بها "وذلك قولك تُرْباً وجَنْدَلاً وما أشبه هذا، فإنَّ أدخلتَ "لَكَ" فقلتَ: تُرْباً لك، فإنّ تفسيرها ههنا

كتفسيرها في الباب الأوّل كأَنَّه قال أَلْزَمك اللهُ وأَطعَمك اللهُ تُرباً وجندلاً وما أشبه هذا من الفعل واختزلا لفعلُها هنا لأنَّه مجعلوه بدلاً من قولك تَرِبَتْ يداك وجُنْدِلتَ))[٥٢] يكشف النص عن منظورٍ توافرت فيه الأدلة الوافية لتنمية الملكة اللغوية أو بالأحرى القدرة اللغوية لدى المتكلم وإنْ كان خالي الذهن من مخزون لغوي على خلاف ما ذكره تشومسكي إذ خصّص "اللانهائية المتمايزة" التي تكشف عن قدرة المتكلم في كسب اللغة[٥٣] فهي عنده عامل مركوز في الذهن لا تقدِر الأدلة فيها على تقنين الكسب اللغوي للمتكلم، لكن سيبويه يُثبت بالأدلة الموضوعية قدرة الكسب لـ "اللانهائية المتمايزة" للتراكيب مع خلوِّ الذهن منها، فهو يجعل العوامل سلسلة متتالية على نحو القوة والتشبيه، فاسم الفاعل يقاس عمله على الفعل، والصفة المشبَّهة عاملة لكن لا يُقاس عملها على الفعل، بل على اسم الفاعل، فهذه سلسلة متتالية من العامل الأصل والعامل الذي أجري مجرى الأصل والعامل الذي شبِّه بما أجري مجرى الأصل، وكذا الحال في الأسماء التي شُبِّهت بالمصادر، وهذا ما يُستشف من نص سيبويه.

وعودًا إلى نصِّ سيبويه المذكور آنفًا يمكن أنْ ندرك بعض الجمل المولَّدة والمسائل التي نعُدُّها أدلة وافية لإنشاء "اللانهائية المتمايزة" لإنشاء الجمل في ضوء قياس التشبيه الذي يُظهره التوصيف بحكم إجراء المجرى، بحسب مفهوم الاختزال الذي أشار إليه سيبويه فهي:

ـ تُربًا جَنْدلًا، فهي كلمات دالة على جملة محوَّلة وهي أسماء أُجريت مجرى المصدر المنصوب بالفعل المحذوف مثل: (مرحبًا ، وأهْلًا)، قال سيبويه ((فإنَّما رأيتَ رجلًا قاصدًا إلى مكانٍ أو طالبًا أمرًا فقلت: مرحبًا وأهلًا ... فحذفوا الفعل لكثرة استعماله إياه))[٥٤]، فأمكن التقدير فيها على: حَلَلْتَ أهلًا، وهذا يكشف عن جملة أصل وعنصر محوَّل للجملة المولَّدة وهو المحذوف، فيكون الأصل على ما ذكره سيبويه "أَطعَمك اللهُ تُرباً وجندلاً" فهذان الاسمان مفعولان لفعل محذوف، قال سيبويه في سقيًا، ورعيًا، وخيبةً، ودفرًا، وجدعًا، وعقرًا ((كأَنَّك قلت سَقاك اللّهُ سَقياً ورَعاك اللهُ رَعْياً وخَيَّبَك اللهُ خَيْبَةً، فكلُّ هذا وما أشباهه على هذا يَنتصب، وإنَّما اختُزلا لفعلُها هنا لأنَّه مَجْعُلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جُعل الحَذَرَ بدلا من احذرْ))[٥٥] فيكون التقدير "تَرِبَتْ يداك وجُنْدِلتَ" أي جعل التُّربُ والجنْدل بدلًا من ترُبَ وجنْدَلَ.

ـ تُربًا لك، فهي جملة محوَّلة، وتفسيرها على الباب الأول هو ما ذكره سيبويه في المصادر المذكورة آنفًا أي "سقيًا لك" بقوله ((وإنَّما جئتَ بِلِكَ لتبيَّن مَن تَعني بعد ما قلتَ: مرحبًا كما قلتَ لك بعد سَقْياً))[٥٦]، فيكون التقدير مرحبًا بك، وتقدير "تربًا لك" على الدعاء، والدعاء يختزل فيه الفعل قال سيبويه مفسّرًا الحذف ((واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنَّما قيل" دعاء" لأنَّه استعظمَ أنْ يقال: أمرٌ أ، نهيٌ. وذلك قولك: اللهمَّ زيدًا فاغفرْ ذنبَهُ، ... وتقول: زيدًا قطع اللهُ يدَه

... لأنَّ [معناه معنى] زيدًا ليقطعِ اللهُ يدَهُ ... وتقول: أمَّا زيدًا فجدْعًا له، وأمَّا عمرًا فسقيًا له؛ لأنَّك لو أظهرتَ الذي انتصب عليه سقيًا وجدعًا لنصبت زيدًا وعمرًا، فإضماره بمنزلة إظهاره، كما تقول: أمَّا زيدًا فضربًا))[٥٧]، وازن سيبويه بين العامل الأصل وهو الفعل المحذوف وما ينزل منزلة الفعل الأصل وهو المصدر في: أمَّا زيدًا فضربًا، والأسماء التي تجري مجرى المصدر في النصب في: أمَّا زيدًا فجدعًا له، وسقيًا له، فالمصدر والاسم الذي يجري مجراه دل على أصل محذوف حمل معناه، وهو جدع، وسقى، وحمل المصدر في "ضربًا" معنى الفعل ضرب.

ـ أَطعَمك اللهُ تُرباً وجندلاً، وهي جملة الأصل فهي جملة غير محوَّلة.

ـ تَرِبَت يداك وجنْدِلتْ، فهي جملة أصل جيء بـ"ترْبًا وجنْدلًا" بدلًا منهما.

فهذه ثلاثة أنماط فضلًا على الجملتين الأصل أمكن للمتكلم أنْ يتكلم بأي واحدة منها؛ لأنّها لا تحيد عن دلالة الأصل وهي دلالة الدعاء ((وإنَّما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه))[٥٨] أو تدلُّ على زيادة على هذا المعنى عندما تكون هناك عناية واهتمام في الحذف مثلًا.

كلُّ ذلك يفصح عن تنمية القدرة اللغوية لدى المتكلم بإتباع القياس الذي يُجري تركيبًا مجرى تركيب آخر، الذي يفضي إلى الآتي :

١ـ التعويل على مسألة كلِّية في اللغة لا يمكن تجاوزها من لدن المتكلم وهي وجود نوع جُمَلِي يُكوِّن الجملة النواة التي توضح المبني عليه، وهو ما يمثل "المعتمد" في المنظور اللساني، فضلًا على وضوح الدلالة من البنيتين العميقة والسطحية، فالبنية السطحية في الجمل الثلاث إنْ لم تكن واضحة في دلالتها((فلا أقل من أنْ تكون مساوية للتأويل الدلالي، غير تاركة أي دور لتأويل دلالي منفصل))[٥٩]، وهذا المنظور هو صفوة النظرية التوليدية بمرحلتها النموذجية الموسعة من مراحل تطورها الأخيرة.

٢ـ مبدأ التشبيه القائم على تشبيه استعمال بآخر وإنْ لم يخضع للقياس نفسه الذي خضع إليه التركيب الأوَّل، فجملة "تُربًا" شبِّهت بجملة "سقاك الله سقيًا" فالفكرة البنيوية في الجملة تقوم على القياس وإنْ لم تستعمل الجمل، فالذي يسوِّغها هو القياس، قال سيبويه ((وماجاء منه لا يَظهر له فِعلٌ فهو على هذا المثال نصبٌ كأنّك جعلتَ بَهْراً بدلا بَهَرَك اللهُ فهذا تمثيلٌ ولا يُتكلَّم به))[٦٠]، فعبارة "تمثيل ولم يُتكلَّم به" دليل على قياس الشبه بين التراكيب وإن لم يستعمل التركيب الجائز الذي يُقاس عليه؛ لأنَّه قائم على مفهوم البناء والعامل الذي قام به الاستعمال الأوَّل، فجملتا " بهرك الله بَهْرًا" وكذلك " أطعمك الله ترابًا" وإن لم يكن مستعملًا لكنَّه جائز؛ لأنَّ التشبيه بمفهوم العامل والبناء يُسوِّغه.

وعبر معطيات ما رصدناه يظهر أن التوصيف بحكم إجراء المجرى فتح المجال للتحليل في استعمال أنماط الجمل المتعددة، وعدم ردِّها، وإظهار مجالها الدلالي بصورة مشابهة للبنية الأولى أو زيادة عليها فضلًا على مجالها النحوي، فتكون النتيجة توافر الصحة النحوية والدلالية في هذه الأنماط، ومن ثمَّ رفد القدرة اللغوية للمتكلمين بأنماط الجمل التي وإنْ لم توجد في المخزون اللغوي فإنَّ تشبيه الجمل بعضها ببعض وإجراء غيرها مجراها كوَّن صورة مألوفة لدى مستعملي اللغة.

سادسًا: المنزلة

تتعدد مراتب الكلام بدرجات متفاوتة من جانب الأصالة، وقد ينزل غير الأصل منزلته، فمنه الفصيح وهو الكلام الأوَّل الذي يُقاس عليه، ومنه لغة قوم، ومنه ضرورة، ومنه لغة التداول وإنْ كانت مخالفة للقاعدة؛ لأنَّها تُؤدِّي الغرض من الإفهام، وكذا تتوافر في لغة التداول الصحة الدلالية التي هي من مقومات النظرية التوليدية، فالصحة الدلالية مقدَّمة للصحة النحوية، فقد يكون الكلام بمنزلة واحدة لكنَّ المعنى يفرِّق بينهما وهذا ما ذكره سيبويه وذلك((عبدُالله قائمٌ فيها، فإذا نصبتَ القائم فـ"فيها" قد حالت بَيْنَ المبتدأ والقائم واستغنى بها فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنيًا عليه عَمَل" هذا زيدٌ قائمًا" وإنَّما تجعل "فيها" إذا رفعت القائم مستقرًا للقيام وموضعا له، وكأنَّك لو قلت: فيها عبدُالله ، لم يجزْ عليه السكوت، وهذا يدلك على أنْ "فيها" لا يُحْدِث الرفع أيضا في "عبدالله" لأنَّها لو كانت بمنزلة هذا لم تكنْ لتلغى ولو كان "عبدالله" يرتفع بـ "فيها" لارتفع بقولك: بك عبدالله مأخوذٌ؛ لأنَّ الذي يرفع وينصب ما يستغني عليه السكوت وما لا يستغني بمنزلة))[٦١] بَيَّنَ سيبويه صحة البناء النحوي بكيفية وقوع الجار والمجرور خبرًا، فهو وإنْ تقدَّم لا يمكن جعله مما يُبنَى عليه إذا أردت المعنى الذي يُحسن السكوت عليه، كان حسن السكوت بإرادة المعنى، لذا قال سيبويه "وإنَّما تجعل "فيها" إذا رفعت القائم مستقرًا للقيام وموضعا له". وإذا صحَّ المعنى كانت جملة "عبدالله فيها" بمنزلة "هذا زيدٌ قائمًا" فلا يُبنى "قائمًا" على "هذا". أمَّا مَن أراد الصحة النحوية فالنصب في "قائم" ورفعه بمنزلة واحدة، لأنَّك تستطيع القول: "عبدُالله فيها، وفيها عبدُالله" وكذا "مكنوز عندي، وعندي مكنوز". وإنَّما قدَّم للتوكيد ولكونه مستقرًا عنده، فالقول بالمنزلة أجاز الصياغتين على خطٍ واحد من القبول في ضوء الترتيب لعناصر الكلام، لذا ((يُعدُّ الترتيب من ابرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحًا؛ لأنَّ المتكلم يعمد إلى عنصر ما حقه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدِّمه أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره طلبًا لإظهار المعاني في النفس))[٦٢]، أو أنَّ مفهوم التقديم والتأخير بما يراد به من مجال دلالي يندرج في النظرية التوليدية التحويلية تحت مفهوم "قواعد البؤرة"[٦٣] ، وربما كان التقديم والتأخير كيفيًّا،

يتحقق فيه البناء الصحيح، وهو ما لحظناه من التحويل الذي أجراه سيبويه وفسَّره في ضوء صحة البناء والمعنى وليس من غرض في تغيير الرتبة من فعل ثمَّ الفاعل أو مبتدأ بعده الخبر.

وما يرتبط بالمنزلة بوصفها درجة من الحكم يوصف بها الكلام هو حكمها على اللفظة التي يمكن جعلها عاملة، لا العنصر الحقيقي الذي يعمل في غيره، فالفعل عامل في الأصل، لكنَّ بعض المشتقات مثل اسم الفاعل فهو عامل، لكنَّه ليس عاملًا في الأصل بل بإنزاله منزلة الفعل، فيُفسِّر إنزال المنزلة قبول الحركة الإعرابية للعنصر الكلامي الآخر عندما لا يوجد له العامل، فالعملية التركيبية قائمة على مفهوم البناء أو العامل، فقولنا: هذا ضاربٌ زيدًا، أصل العمل فيه للفعل، فالكلام على "هذا ضربَ زيدًا" فلما لم يوجد ما يعمل في المنصوب حُكم على اسم الفاعل بإنزاله منزلة الفعل، لأنَّ الصحة الدلالية متحققة في الكلام، فالضرب قد عُلِم أنَّه وقع على زيدٍ، وقد يكون مفهوم التعدي مقصورًا على عنصرٍ واحد وكان الأَوْلَى أنْ يتعدى إلى عنصرين، ولمّا وضعت (المنزلة) التي تفسِّر السبب بالحسبان اتضحت رؤية الجواز وإمضاء أنماط الجمل على أنَّها تامَّة، قال سيبويه ((تقول كسوتُ زيدًا ثوبًا، فتجاوز إلى مفعول آخر، وتقول كُسيَ زيدٌ ثوبًا؛ لأنَّ الأوَّل بمنزلة المنصوب لأنَّ المعنى واحد وإنْ كان لفظه لفظ الفاعل))[٦٤]، فأنزل ما هو مفعول بالمعنى منزلة الفاعل أو النائب عنه، فسُوِّغ الرفع في "زيد" وإلَّا كان حقه النصب، فبوصف التركيب بالمنزلة، والحكم عليه مع لحاظ مطابقة المعنى يفسّر تعدد أنماط الجمل.

وقد راقب أبو علي الفارسي المنزلة وعرّفها بأنَّها الاتفاق والافتراق من وجه، وبيَّن ذلك في إنزال الاسم المبهم منزلة الاسم المضاف، وذلك بقوله ((معنى قوله المبهم بمنزلة المضاف، أي ليس يجوز في صفة المبهم إذا ناديته إلَّا الرفع، كما أنَّه ليس يجوز في صفة المضاف إلَّا النصب، فلما لزم صفة المبهم إعرابٌ واحد كما لزم صفة المضاف إعراب واحد وخالف كُلٌّ واحد منهما صفة المنادى المفرد، غير المبهم، إذ كانت تُرفع وتنصب، اتفقا من هذا الوجه))[٦٥] فلازمت صفة المبهم حالة واحدة وهي الرفع إذا كان هو المنادى، والمضاف لازم النصب في هذه الحال فقد اتفقا من هذا الوجه، أمَّا إذا كانا غير موصوفين اختلفا، لذا أُنزل المبهم منزلة المضاف بحسب ما يُشير إليه أبو علي الفارسي، وأحسب أنَّ هذا التفسير يبتعد عن مفهوم المنزلة التي قصدها سيبويه في هذا الموطن؛ إذ هو جعل المبهم بمنزلة المضاف في ضوء المعنى الذي يرتبط بالمبهم، قال ((وإنَّما صار المبهم بمنزلة المضاف؛ لأنَّ المبهم تُقَرِب به شيئًا أو تباعده، وتُشير إليه))[٦٦] فالذي يقصده سيبويه من المضاف هو المعرَّف بأل، والمبهم اسم الإشارة وكلاهما معرفة فأنزل المبهم منزلة المعرَّف بأل من جانب المعنى الذي يحققه المبهم.

فإنزال المنزلة حكم تشبيهي ليُسوَّغ به الكلام عن طريق موازنة تركيب بآخر، فهو أقرب طريقة للنحوي في الحكم على التركيب من دون أي جهد لجلب العلَّة المسوِّغة التي تحتاج في كثير من المواطن إلى مؤونة علمية يُعرض في ضوئها الدليل الذي يستند إليه في تسويغ الكلام، قال سيبويه ((ومثْلُ قولهم "مَنْ كان أخاك، قول العرب: ما جاء حاجتَك، ... وإنَّما صُيِّر "جاء" بمنزلة "كان" في هذا الحرف وحْدَه؛ لأنَّه بمنزلة المَثَل كما جعلوا عسى بمنزلة كانَ في قولهم: عَسى الغُوَيْرُ أبْؤُسا))[٦٧]، فجعل الفعل التام فعلًا ناقصًا ناسخًا يأخذ اسمًا وخبرًا فُسِّر بالمنزلة، وهو إجراء تشبيهي حُمل على شبه المعنى وهي طريقة تبتعد عن التعقيد في التحليل وإحكام القاعدة وإلزام صحة التركيب بصحة التقدير مثلما فعله ابن هشام وأمضاه الدسوقي في حاشيته في ((قولهم: ما جاء حاجتُك. بالرفع، والأصلُ: ما حاجتك، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التقدير لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله؛ وأمَّا مَنْ نصب فالأصل: ما هي حاجتَك، بمعنى: أيُّ حاجةٍ هي حاجتَك))[٦٨]، فلا يحتاج التعليل إلى مثل هذا التعقيد بقدر ما لجأ إليه سيبويه وهو التعامل مع التركيب على أنَّه لغة استعمال يمكن إمضاؤه بقدر وجود التركيب المشابه له، فلغة الاستعمال واقع لغوي يجعل من اللغة ظاهرة طبيعية لا يمكن إنكار حقيقتها التي انعقدت ألسنة المتكلمين عليها، فتعدد أنماط الجمل بما يملكه المتكلمين من قدرة لغوية في الأداء والتفاهم تُمَكِّنُهم بها الكفاية اللغوية بما لا يخالف الإفهام في اللغة، ولاسيَّما عندما يستقر في الأذهان أنَّ أنماط الجمل وإن تعددت يفهم معناها لكونها ذات صحة نحوية، أمَّا التقييد بالصحة النحوية فبوجود المسوِّغ لا يمكن عدَّها غير صحيحة نحويًّا، لذا ذهب النحويون إلى أنَّ مجيء "جاء" بمعنى "صار" سوَّغ الإعراب على أنَّ "حاجتك" خبر الفعل "جاء" المحمول إلى معنى "صار" الناسخ، وهو ما ألفيناه عند الرضي الذي أجاز الرفع في "حاجتك" ونصبها، إذ ((يروى برفع حاجتك على أنَّها اسم "جاءت" و "ما" خبرها))[٦٩]، والأشموني على هذا النحو من الإعراب وحمل معنى " جاء" على معنى "صار"[٧٠]، ولم يختلف ابن يعيش عن سيبويه في قبول التركيب بالرفع أو النصب إلَّا أنَّه جعل التفسير توصيفًا لحكم إجراء المجرى، قال((ويكون المنصوب هو المرفوع كما يكون ذلك في "كان" لما بينهما من الشبه. وذلك أنَّ قولك: جاء زيدٌ إلى عمرو. كقولك: "صار ويدٌ إلى عمرو"؛ لأنَّ في "جاء" من الانتقال مثل ما في "صار" فلما كانت في معناها، أُجريت مجراها))[٧١]. فالذي سوَّغ التركيب حمل "جاء" على معنى "صار".

يظهر مما تقدَّم أنَّ التوصيف بالمنزلة، والحكم على الكلام بها فيه إجراء لتسويغ أنماط الجمل المستعملة لا ردِّها، مع الأخذ بالحسبان التحليل الذي يُعدُّ تعليلًا مقبولًا ينساق قبوله مع تعدد أنماط الجمل، ولاسيَّما أنَّ سيبويه أنزل الفعل تارة بحمل المعنى، وتارة أُخرى بالمفهوم

التداولي أو التوليدي، إذ جعل الاستعمال منزِّلًا منزلة المَثَل الذي قد يخالف القاعدة، لكنَّه مقبول بقالبه التركيبي الخاص به، إذ المَثَل صياغة تركيبية مفهومة المعنى عند المستعملين، وكذا التشبيه بأكثر من تركيب، ومنه التشبيه بـ "عسى" في "عسى الغويرُ أيؤسًا" فكما عملت "عسى" عمل "كان" عمل الفعل "جاء" مثلها.

سابعًا: الأَوْلى

يكشف حكم الأولى وغيره من الأحكام عن معيارية لغوية تحاكي واقعية اللغة الوصفية، ولكن ليس على نحو تخطئة الاستعمال بل توجيهه من لدن النحويين الوجهة الصحيحة بما يناسب الدلالة التي تنتجها ألفاظ التركيب، ومن ثَمَّ النظر إلى الجانب النحوي الذي تفرضه القواعد والأحكام المستبطنة من واقع اللغة وعُرْفها بين المستعملين، وبذلك تكون هذه النظرة خلاف ما نظر إليه "ماري باي" الذي يحسب أن النحويين((سنُّوا القوانين النحوية ما شاء لهم هواهم، ثمَّ دأبوا على التقليل من شأن أي استخدام للغة في خروج على قوانينهم واعتبروا أنَّه من باب الخطأ))[٧٢] وجليٌّ للباحث أنّ وضع الأحكام والقوانين لا يتأتى من خواء أو أهواء بحسب ما وصفه "ماري باي" بل هو استقراءٌ للواقع الوصفي للغة الذي أنتج كمًّا كبيرًا من الاستعمال بعيدًا عن التقعيد والأحكام والقوانين بل هو بما جرت عليه السليقة فتوافق مع هذه السليقة جملة من الموافقات اللغوية صلُحتْ أنْ تكوِّن قواعد في اللغة قيس عليها الاستعمال، ووجد النحويون ما اختلف عن هذه الموافقات ضربًا من اللغة لا يرقى إلى القاعدة الكلية فحسموا الأمر في الاستعمال بالحكم المناسب لتسويغ الوصف الذي يُعدٌّ من واقع اللغة ولا يمكن إنكاره ((فالمعيارية مبدأ مهم في رسم قواعد اللغات، ولا ينبغي أنْ تكون المعيارية مقرونة بهوى النحاة، إذ لا بُد من أنْ ترتكز على أُسُسٍ وصفية، فما اطَّرد أو شذَّ أو قلّ أو جاز ـ إلى غير ذلك من أحكام نحوية ـ لا يأتي به النحوي على هواه، بل هو من واقع النصوص اللغوية بقدر ما كان في وسع النحاة استخلاصه)).[٧٣]

وثمة نظرة ضميمة إلى ما ذهب إليه "ماري باي" إذ دنا منه في ذلك د. عبده الراجحي بقوله ((إنَّ النحو العربي لم يُقَعِد للعربية كما يتحدَّثُها أصحابها، وإنَّما قعَّد لعربية مخصوصة ...، أي إنَّه لم يوسِّع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون حياتهم، وإنَّما قصره على درس اللغة الأدبية))[٧٤]، وهذه نظرة أخرى مجحفة بالدرس النحوي ولاسيَّما الدرس عند سيبويه الذي يتقصى الكلام العربي ولو من إعرابي واحد قال جملة ما فَيَعْكِفُ سيبويه على درسها وينسبها إلى المنظومة اللغوية بما يتلاءم ولغة العامة من الناس وعُرف المتكلفين فضلًا

على عُرف النحويين، وما توصيف اللغة بالأحكام إلَّا أحد عوامل مواجهة اللغة العامة من المستعملين بما هو في خارج دائرة اللغة الأدبية أو الشعرية أو لغة القرآن الكريم.

النتائج

١-تكشف الأحكام النحوية التي سميناها بالأحكام النحوية الاستعمالية عن مقدار القدرة اللغوية عند المتكلمين وكفاية أدائهم في توليد الجمل بأنماط مختلفة، تندرج تحت مفهوم صحة الاستعمال القائم على الصحة النحوية والدلالية.

٢-بانت لنا كثرة الأحكام عن التقليل من التقييد بالنحو القياسي القائم على أصول القياس من العلَّة والمقيس والمقيس عليه.

٣-ينأى سيبويه عن التقعيد في ضوء تعدد الأحكام، إلَّا أنَّ ذلك لا يمنع من وجود التقعيد النحوي والقياس عنده، لكنَّه لا ينظر إلى اللغة بأنها رهينة القواعد والقياس فقط، بل لها مدار أوسع من ذلك لكونها لغة استعمال تقوم على الفهم القائم على التبادل اللغوي بين المتكلمين بوصفهم أصحاب التنشئة الأولى للغة التي اصطلحوا على استعمالها، مما كوَّن موروثًا لغويًّا قائمًا على الغرض الذي قامت من أجله اللغة وهو التفاهم.

٤-لمفهوم العامل علاقة وشيجة قوية بتعدد الأحكام، لذا ألفينا سيبويه يجري التقليبات النحوية على التركيب الواحد ليُنتج منه أكثر من تركيب، وهو يعلل له في ضوء مفهوم العامل، ومن ثمَّ يتعامل مع التركيب في ضوء الصحة النحوية والدلالية.

٥-لإجراء المجرى والمنزلة أثرهما في التقريب بين الاستعمال وتسويغه، لكونها ألصق الأحكام التي تفضي إلى الكشف عن توليد جمل متعددة.

٦-المنهج الوصفي عند سيبويه له أثره الواضح في تعدد الأحكام في مقابل نظرية العامل التي قام عليها نحو سيبويه.

٧- من سقطات بعض النحويين وصف ما ذهب إليه سيبويه بالتوهم في توجيه استعمال "ذهبت الشام" إذ توجيههم كان في ضوء المعنى لا التعدي في الأفعال، فالشام في نظر سيبويه لا يحتاج إلى حرف يتعدى الفعل به إليه من الجانب النحوي، بل من الجانب الدلالي؛ لأنَّ بعض الاسماء تكتسب ظرفيتها من الحرف، وإذا ما علمنا أن الشام معروف بأنَّه مكان يُذهب إليه فلا حاجة إلى تعدي الفعل بالحرف إليه، ويصح التعبير بـ "ذهبت إلى الشام".

٨-صفوة ما انكشف لنا أنَّ الأحكام ــ التي سميناها بالأوصاف النحوية ــ تُعدُّ مسوِّغات نحوية بين التقعيد والاستعمال للكلام المدوَّن بمستواه الوصفي.

الهوامش

[1]الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه [1] – 289:

[2]– الاقتراح: ٤٨.

[3]– الكتاب:١٢/١

[4]–المصدر نفسه [4] 1/25. :

[5]–ينظر الكتاب83-1/82:، 170 ، 270 ، 2/418، [5]3/299.

[6]– لمع الأدلة: ٩٣.

[7]المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فزال بابتي، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ – 1992. :1/497. –

[8]–الأحكام النحوية والقراءات القرآنية، اطروحة 8 . 9:

[9]–الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة[9] 15.:

[10]–النحو العربي والدرس الحديث[10] 48. :

[11]–الكتاب 99.- 1/ :

[12]–ضوابط الفكر النحوي [12] 33.:

[13]– الكتاب:١/٦٠-٦١

[14]– المصدر نفسه: ١/٦٠

[15]– المنهج التوليدي والتحويلي:٨٩

[16]– الكتاب: ١/٩٢.

[17]– ينظر: المصدر نفسه:١/٩٢-٩٣.

[18]– مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي:١٢

[19] – الشاهد وأصول النحو:٢٩٤

[20]– الكتاب: ١/١٤٠.

[21] – الأصول في النحو: ٢/٢٥٠

[22] – ارتشاف الضرب: ٣/

[23] – المقتضب: ٢/ ١٧٠.

[24] – المصدر نفسه: ١/ ١٧٠.

[25]– ينظر: شرح التسهيل المسمَّى (تمهيد القواعد): ١/ ١٥٥-١٥٦.

[26]– الكتاب:١/٣٤-٣٥.

[27] – قال سيبويه ((وأمَّا المحال فأنْ تنقض أوَّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيكَ أمس)) الكتاب: ١/ ٢٥.

[28] – نتائج الفكر في النحو: ٢٩٨.

[29] – مدخل إلى اللسانيات:٨٦.

[٣٠]– ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٧٤/٢، والتعريفات ١٢٧.

[٣١]– ينظر الخصائص: ١/ ٩٧

[٣٢] – المصدر نفسه: ١٦٢/٢–١٦٣.

[٣٣] – المصدر نفسه: ١٦٤/٢.

[٣٤] – القواعد التحويلية في الجملة العربية: ١٥١.

[٣٥]– ديوان الفرزدق:٣١٢ وورد في ديوانه: كم خالةٍ لك يا جرير وعمةٍ ، قال سيبويه ((وبعض العرب ينشد قول الفرزدق: كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالة فدْعاء قد حَلَبَت عليَّ عِشارِي ... وقد وقال بعضهم: "كم" على كلِّ حالٍ منونةٌ ..)) الكتاب: ٢/ ١٦٢.

[٣٦]– الكتاب: ١/ ٣٥

[٣٧] – المصدر نفسه: ٢/ ١٦٢.

[٣٨] – المصدر نفسه: ١/ ١٥٩.

[٣٩] – ينظر: المقتضب: ٣٣٧/٤ الهامش.

[٤٠]– سورة الإسراء: ٧.

[٤١] – الكتاب: ٤/ ٢٢٤.

[٤٢]– المصدر نفسه: ٤٩/٢–٥٠

[٤٣] – المصدر نفسه: ٥١/٢.

[٤٤] – آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن: ٢٣٥.

[٤٥] – ينظر المقتضب: ٢/ ٢٦١.

[٤٦] – الأصول في النحو:٢/ ٣٨.

[٤٧]– لمع الأدلة: ١٠٧

[٤٨]– الكتاب: ١/ ٣٣.

[٤٩]– مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي:٣٠٣

[٥٠]– المرجع نفسه: ٣٠٢–٣٠٣

[٥١]– التداولية البعد الثالث:٣٩

[٥٢]– الكتاب: ١/ ٣١٤–٣١٥

[٥٣] – ينظر: آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن:٦٨– ٧٠.

[٥٤] – الكتاب:٢٩٥/١.

[٥٥]– المصدر نفسه: ١/ ٣١٢

[٥٦]– المصدر نفسه: ١/ ٢٩٥

[٥٧] – المصدر نفسه: ١/ ١٤٢.

[٥٨]– المصدر نفسه: ٣١٢/١

[٥٩] – النظرية التحويلية في الفكر اللساني العربي: ٣٢.

[٦٠]– الكتاب: ١/ ٣١٢

[٦١]– المصدر نفسه:٢/٩٠.

[٦٢] – قواعد الرتبة في اللسان العربي في ضوء النظرية التوليدية التحويلية:٧٩/ رسالة.

[٦٣] – ينظر تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب:١٧٢.

[٦٤] – الكتاب: ١/ ٤٣.

[٦٥]– التعليقة: ٢٢٨/١

[٦٦]– الكتاب: ١٢/٢

[٦٧]– المصدر نفسه: ١/ ٥١.

[٦٨] – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٣/ ٧.

[٦٩] – شرح الرضي:١٨٧/٤.

[٧٠] – شرح الأشموني: ١/ ٢٢٥.

[٧١] – شرح المفصَّل: ٤/ ٣٣٨.

[٧٢]– آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن:٦٨.

[٧٣]– المستشرقون والمناهج اللغوية: ٩١

[٧٤] – النحو العربي والدرس الحديث:٤٨.

المصادر والمراجع

- إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، رسالة دكتوراه، للباحثة شذى عطا سليم جرار، إشراف، أ.د. حنَّا جميل حدَّاد، جامعة اليرموك، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٥م.
- اتجاهات البحث اللساني، مليكة إفتش، ترجمة: د. سعد عبدالعزيز مصلوح، و د. وفاء كامل فايد،ط/٢، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٠م.
- أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه مع دراسة مقارنة بالتراث النحوي العربي والمناهج اللغوية الحديثة، سارة عبدالله الخالدي، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية في بيروت، كلية الاداب والعلوم، ٢٠٠٦.
- الأحكام المعيارية في التقعيد النحوي بين ابن جنِّي وابن هشام/ دراسة نظرية تطبيقية (حكم الراجح إنموذجًا)، حنان بنت أحمد راجحي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد/، شعبان ١٤٣٤هـ– ٢٠١٣.
- الأحكام النحوية بين التحول والثبات، رسالة دكتوراه، وليد محمد عبد الباقي، كلية العلوم جامعة القاهرة، ١٤٣٣هـ– ٢٠١٢م.
- الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، رسالة دكتوراه، الباحثة: دليلة مزوز، إشراف: أ. د محمد خان، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- الأحكام النحوية عند شراح جمل عبد القاهر الجرجاني/ دراسة وصفية مقارنة/ رسالة ماجستير، الباحث: محمد أحمد محمد عبدالرحيم، إشراف: أ.د. علاء رأفت، كلية القاهرة، كلية دار العلوم، ١٤٣٦هـ–٢٠١٦م.
- الأحكام النحوية والقراءات القرآنية جمعًا وتحقيقًا من سورة الفاتحة إلى غاية سورة الكهف، رسالة دكتوراه، الباحث: علي محمد النوري، إشراف: أ.د محمد ابراهيم البنَّا، جامعة أمُّ القرى، ١٤٤٠ – ١٩٩٠.

- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي ت٧٤٥هـ، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، ط/ ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- أساليب تعريف المصطلح النحوي، ماجد شنيوي دخيل الله القريات، إشراف د. حسن خميس الملخ، كلية الآداب والعلوم، جامعة أهل البيت، ٢٠٠٢م.
- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، ط/١، دار غريب للطباعة، القاهرة،٢٠٠٧م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سيهيل السَّراج، ت٣١٦هـ، تحقيق: د. عبدالحسن الفتلي، ط/٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- إطلالات على النظرية اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين مختارات معربة، المجمع التونسي للآداب والفنون، ط/ الأولى، بيت الحكمة، تونس، ٢٠١٢.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ت ٥٧٧هـ، قدّم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،١٣٧٧هـ-١٩٥٧.
- آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن، نعوم تشومسكي، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، دار نشر جامعة كمبردج، ٢٠٠٠م.
- الاقتراح في علم النحو، جلال الدين السيوطي، ت٩١١هـ، قرأه وعلَّق عليه: د. سليمان محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب أبو عمرو، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار للنشر، عمان الأردن، (د.ت.ط).
- البُنى النحوية، نعوم تشومسكي، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، ط/١، وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ط/١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- التحوُّل في النحو العربي، راس الواد سيدي محمد، إشراف د. والي داد عبد الحكيم، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية الآداب واللغات، قسم الغة العربية والآداب،٢٠١٧م.
- التحويل في النحو العربي مفهومه وأنواعه، د. رابح بومعزة، ط/١، عالم الكتب الحديث، عمان الأردن، ٢٠٠٨م.
- التداولية البعد الثالث في سيمو طيقيا موريس، د. عيد بلْبَع، مجلة فصول، العدد/ ، القاهرة، ربيع الأوَّل، ٢٠٠٥.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط/١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- التعريفات، علي بن محمد بن السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، ١٩٩١.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو الحسن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، .ت٣٧٧هـ، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط/١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤٠٤هـ- ١٩٩٠م.
- تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، د. سلمان عباس عيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٥.

●توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان،دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
●الجملة العربية بين النحو التحويلي والنحو التوليدي مقاربة لسانية، للباحثتين: نسيبة بن حجام، فاكية بن عبود، إشراف: أ.د. هشام بلخير، جامعة العربي بن مهدي، كلية الآداب، قسم اللغة والآداب،٢٠١٧-٢٠١٨.
●جوانب من نظرية النحوي ، نعوم تشومسكي، ترجمة: د. مرتضى جواد، مديرية مطبعة الجامعة، جامعة الموصل، ١٩٨٥.
●حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للشيخ محمد الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر، (د،ت).
●حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، الشيخ مصطفى محمد عرفة، الطبعة الحجرية.
●خزانة الأدب ولبُ لباب العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت١٠٩٣، تحقيق: د. عبدالسلام محمد هارون، ط/٤، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
●الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جنِّي، ت٣٩٢ن تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، (د.ت) (د،ط)
●ديوان الفرزدق، شرحة وضبطه وقدَّم له ، أ. علي فاغور، ط/١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
●ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدَّم له، علي حسن فاغور، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
●الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
●شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل، ط/ الثانية، دار زين العابدين، قم، ٢٠١٩.
●شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن الأشموني، قدم له وأتمَّ تحقيقه: عادل عبد المنعم أبو العباس، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠١٤م.
●شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبن مالك، ت٦٧٢هـ، تحقيق: د. محمد عبدالقادر عطا، ود. طارق فتحي، ط/١، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ٢٠٠١م.
●شرح الرضي المعروف بشرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي ت٦٤٦هـ، وضع هوامشه: د. إميل بديع يعقوب، ط/ ١، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
●شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش النحوي، ت ٦٤٣هـ، صحح وعلق عليه مشيخة الأزهر، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية، مصر (د، ت).
●شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ت ٣٦٨هـ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

●الصراع بين التراكيب دراسة في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، الباحث: عبدالله محمد طالب الكناعنة، إشراف: أ.د. يحيى العبابنة، جامعة اليرموك، قسم اللغة العربية، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م

●ضوابط الأحكام النحوية في ضوء الدرس المقارن الأسماء الستة إنموذجًا، م.د. حسام قدُّري عبد، م. د. حيدر عبدالزهرة، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بغداد، العدد/ الخامس والستون، ٢٠١٠.

●ضوابط الفكر النحوي، د. محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم د. عبده الراجحي، دار البصائر للطباعة و النشر، مصر القاهرة، (دط.دت).

●العين مرتب على حروف المعجم، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت ١٧٠هـ، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

●القواعد التحويلية في الجملة العربية، د. عبدالحليم بن عيسى، دار الكتب العلمية، ط/ الأولى، بيروت، لبنان.

●قواعد الرتبة في اللسان العربي في ضوء النظرية التوليدية الحويلية، رسالة ماجستير، الباحث: جحافي سفيان، إشراف أ.د. ابن عيسى عبدالحليم، الجزائر، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠١٠-٢٠١١م.

●قواعد النحو التحويلي بين تشومسكي والنحو العربي، رسالة ماجستير، الباحث، عمر دومي، إشراف: أ.د. الربيع بو جلال، جامعة محمد بوضياف، كلية الآداي قسم اللغة العربية، الجزائر، ٢٠١٦-٢٠١٧.

●قواعد تحويلية للغة عربية، محمد علي الخولي، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٢م.

●الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت١٨٠هـ، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط/٣، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

●كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، ت٥٩٩هـ، دراسة وتحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالي، ط/١، دار عمار للنشر، عمان الأردن، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.

●مباحث في اللسانيات، د. أحمد حساني، ط/ ٢، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

●مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. نور الهدى لوشن، جامعة الشارقة، ٢٠٠٨.

●المحصول في علم أصول الفقه،محمد بن عمر الرازي ت٦٠٦هـ، تحقيق: طه جابر فياض الحلواني، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، ١٤٠٠هـ، (د.ط).

●مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، ط/ الأولى، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان، ٢٠٠٤م.

●مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة، ط/١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٨م.

●مدخل لفهم اللسانيات إبستيمولوجيا أوليَّة لمجال علمي، روبرت مارتن، ترجمة: د. عبد القادر المهيري، مراجعة الطيب البكوش، ط/١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧.

●المزهر في علوم اللغة، عبدالرحمن السيوطي، ت٩١١هـ، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد الجاوي، ط/٣، دار التراث، القاهرة، (د،ت).

●المستشرقون والمناهج اللغوية، د. اسماعيل أحمد عمايرة، ط/٢، دار حنين عمان الأردن، ١٩٩٢م.

●معاني القرآن، لأبي زكريا بن يحيى الفرَّاء، ت٢٠٧هـ، ط/٣، عالم الكتب بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

●المعجم المفصل في النحو العربي، د. عزيزة فزال بابتي، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢.
●المعنى في التخاطب وفي بناء الساليب بحث في الفكر النحوي عند سيبويه، د. عمر أبو ريشة، ط/١، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠٢٠.
●مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي، مرتضى جواد باقر، مجلة اللسان العربي، العدد/٣٤، سوريا، دمشق،١٩٩٠م.
●المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، ت٢٨٥هـ، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط/٢، عالم الكتب القاهرة، ١٤١٥هـ– ١٩٩٨.
●من الأنماط التحويلية في النحو العربي، د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٦م، (د،ط).
●من الأنماط التحويلية في النحو العربي، د. محمد عبداللطيف حماسة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٩٩٠.
●نتائج الفكر في النحو، لأبي عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، ت٥١٨هـ، حققه وعلَّق عليه: السيخ عادل أحمد عبدالموجود، والسيخ علي محمد عوض،ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.
●النحو العربي والدرس الحديث، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
●النحو العربي والدرس الحديث، عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨.
النظرية التحويلية التوليدية في الفكر اللساني الحديث، رسالة ماجستير، الباحثة: بدرة عمار علي، إشراف: أ.د. نهاد الموسى، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣.
●نظرية التعليل في النحوي في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن خميس سعيد الملخ، ط/١، عمان، الأردن، دار الشروق، ٢٠٠٠م.
●النظرية التوليدية التحويلية من منظور الدراسات اللغوية والنحوية العربية، د. نايف حمد، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد/ ٨٦، ربيع الأوَّل، ١٤٣٧هـ– ٢٠١٥م.
●نظرية نحو الكلام رؤية عربية أصيلة، أ.د. كريم حسين ناصح، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
●النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبْيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، يوسف بن سليمان بن بن عيسى الأعلم الشنتمري، ت٤٧٦هـ، تحقيق: أ. رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
●همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت٩١١هـ، تحقيق: احمد شمس الدين، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م.

Sources and references

•The conclusion of the grammatical judgment according to Ibn Jinni, a PhD thesis, by researcher Shatha Atta Salim Jarrar, supervision, Prof. Hanna Jamil Haddad, Yarmouk University, Faculty of Arts, Department of Arabic Language, 2005 AD .
• Directions of Linguistic Research, Malika Ifch, translated by: Dr. Saad Abdulaziz Maslouh, and d. Wafaa Kamel Fayed, i/2, The Supreme Council of Culture, The National Project for Translation, 2000 AD .

The impact of speech context on Sibawayh's grammatical relations with a comparative study of the Arabic grammatical heritage and modern linguistic curricula, Sarah Abdullah Al-Khalidi, Master's Thesis, American University of Beirut, College of Arts and Sciences, 2006 .

• Normative provisions in the grammatical repetition between Ibn Jinni and Ibn Hisham / an applied theoretical study (the most correct ruling as a model), Hanan bint Ahmed Rajhi, University of Sharjah Journal of Humanities and Social Sciences, Issue /, Shaaban 1434 AH - 2013 .

• Grammatical provisions between transformation and stability, PhD thesis, Walid Mohamed Abdel-Baqi, Faculty of Science, Cairo University, 1433 AH - 2012 AD .

• Grammatical rulings between grammarians and semantics, a critical analytical study, PhD thesis, researcher: Dalila Mazuz, supervision: a. Dr. Muhammad Khan, Muhammad Khudair University of Biskra, College of Arts and Humanities, 1429 AH-2008 AD .

• Grammatical rulings according to the commentator of Jamal Abdul Qaher Al-Jarjani / descriptive comparative study / Master's thesis, researcher: Muhammad Ahmed Muhammad Abdul Rahim, supervision: Prof. Dr. Alaa Raafat, Cairo College, College of Dar Al Uloom, 1436 AH-2016 AD .

• Grammatical rulings and Quranic readings, collected and verified, from Surat Al-Fatihah to the end of Surat Al-Kahf, PhD thesis, researcher: Ali Muhammad Al-Nouri, supervised by: Prof. Dr. Muhammad Ibrahim Al-Banna, Umm Al-Qura University, 1440-1990 .

• Relishing Al-Darb from Lisan Al-Arab, Abu Hayyan Al-Andalusi, 745 AH, investigated by: Dr. Rajab Othman Muhammad, d. Ramadan Abdel-Tawab, i/1, Al-Khanji Library, Cairo, 1418 AH - 1998 AD .

• Methods of defining the grammatical term, Majid Sheniwi Dakhil Allah Al-Qurayyat, supervised by Dr. Hassan Khamis Al-Malkh, College of Arts and Sciences, Ahl al-Bayt University, 2002 AD .

• The origins of grammatical thinking, d. Ali Abu al-Makarem, i/1, Dar Gharib for printing, Cairo, 2007 AD .

• Al-Osoul fi Grammar, by Abu Bakr Muhammad bin Sehail Al-Sarraj, d. 316 AH, investigated by: Dr. Abdul-Hassan Al-Fatli, i/2, Al-Resala Foundation, Beirut, 1417 AH - 1996 AD .

• Views of Linguistic and Semantic Theory in the Second Half of the Twentieth Century, Arabized Anthology, Tunisian Academy of Letters and Arts, First Edition, House of Wisdom, Tunisia, 2012 .

Al-Igrabah in the Controversy of Syntax and the Shining of Evidence in the Origins of Syntax, Abd al-Rahman bin Muhammad al-Anbari, d. 577 AH, presented to them and me with their verification: Saeed al-Afghani, Syrian University Press, 1377 AH-1957 .

• New Horizons in the Study of Language and Mind, Noam Chomsky, translated by: Hamza bin Qabalan Al-Muzaini, Cambridge University Press, 2000 AD .

The proposal in the science of grammar, Jalal Al-Din Al-Suyuti, 911 AH, read and commented on by: Dr. Suleiman Mahmoud Suleiman Yaqout, University Knowledge House, 1426 AH - 2006 .

• Amali Ibn Al-Hajeb, Othman Ibn Al-Hajeb Abu Amr, investigation: Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Dar Ammar Publishing, Amman, Jordan, (D.T.T .(

• Grammatical Structures, Noam Chomsky, translated by: Yael Youssef Aziz, i/1, Ministry of Culture and Information, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1407 AH - 1987 AD .
• Al-Tibayan fi Al-Quran, Abu Al-Baqa Al-Akbari, I/1, 1412 AH - 1992 AD .
• Transformation in Arabic Grammar, Ras El-Wad Sidi Mohamed, supervised by Dr. Wali Dad Abdel Hakim, University of Abu Bakr Belkaid, Faculty of Arts and Languages, Department of Arabic Language and Literature, 2017.
•Conversion in Arabic grammar, its concept and types, d. Rabeh Boumaza, i/1, The Modern World of Books, Amman, Jordan, 2008 .
• Pragmatics The Third Dimension in Simo Pedagogical Morris, d. Eid Balbaa, Fosoul Magazine, Issue /, Cairo, Rabi` Al-Awal, 2005 .
• Appendix and Summons in the Explanation of the Book of Facilitation, by Abu Hayyan Al-Andalusi, investigated by: Dr. Hassan Hindawi, i/1, Dar al-Qalam, Damascus, 1420 AH - 2000 AD .
• Definitions, Ali bin Muhammad bin Al-Sayed Al-Sharif Al-Jurjani, investigation: Abdel Moneim Al-Hanafi, Dar Al-Rashad, 1991 .
• Commentary on Sibawayh's book, Abu al-Hasan Ahmed bin Abdul Ghaffar al-Farsi, - d. 377 AH, investigated by: Dr. Awad bin Hamad Al-Quzi, i/1, Al-Amana Press, Cairo, 1404 AH - 1990 AD .
• Evaluation of grammatical thought for Arab linguists, d. Salman Abbas Eid, Scientific Books House, Beirut, Lebanon, 2015 .
• Clarifying the purposes and paths with the explanation of Alfiya Ibn Malik, by Ibn Umm Qasim Al-Muradi, investigation: Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1422 AH - 2001 AD .
• The Arabic sentence between transformative grammar and generative grammar, a linguistic approach, by the two researchers: Nusaiba bin Hajjam, Fakia bin Aboud, supervision: Prof. Dr. Hisham Belkheir, Larbi bin Mahdi University, Faculty of Arts, Department of Language and Literature, 2017-2018 .
• Aspects of Grammar Theory, Noam Chomsky, translated by: Dr. Murtada Jawad, University Press Directorate, Mosul University, 1985 .
• Al-Khudari's Footnote on Ibn Aqil's Commentary on Alfiya Ibn Malik, by Sheikh Muhammad Al-Khudari, Dar Al-Fikr for Printing and Publishing, (D, T .(
• Al-Desouki's Footnote on Mughni Al-Labib on the Books of Al-Arabs by Ibn Hisham, Sheikh Mustafa Muhammad Arafa, lithographic edition .
The Treasury of Literature and the Pulp of Bab al-Arab, Abdul Qadir bin Omar al-Baghdadi, d. 1093, investigated by: Dr. Abdul Salam Muhammad Haroun, I/4, Al-Khanji Library, Cairo 1418 AH - 1997 AD .
• Characteristics, Abi Al-Fath Othman bin Jinni, d. 392 n. Investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, Scientific Library, Egyptian Book House, (D.T) (D.T (
• Al-Farazdaq's Diwan, its explanation and control, presented by a. Ali Faghour, i/1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1407 AH - 1987 AD .
• Diwan Zuhair bin Abi Salma, explained and presented to him, Ali Hassan Faghour, i/1, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1408 AH-1988 AD .
• Witness and the origins of grammar in Sibawayh's book, d. Khadija al-Hadithi, Iraqi Scientific Academy Press, 1431 AH - 2010 AD .
• Explanation of Ibn Aqil on Alfiya Ibn Malik, Abdullah bin Abdul Rahman bin Abdullah bin Aqeel, second edition, Dar Zain al-Abidin, Qom, 2019 .

• Al-Ashmouni's explanation on the Alfiya of Ibn Malik named Manhaj Al-Salik to Alfiya Ibn Malik, Ali bin Muhammad bin Issa Abu Al-Hassan Al-Ashmouni, presented to him and completed by: Adel Abdel Moneim Abu Al-Abbas, Dar Al-Tala'i', Cairo, 2014 .
• Explaining the facilitation, facilitating the benefits and completing the purposes, by Ibn Malik, 672 AH, investigated by: Dr. Mohamed Abdel Qader Atta, and Dr. Tariq Fathi, i/1, Muhammad Ali Beydoun Publications, Beirut, 2001 AD .
• Explanation of Al-Radhi known as Sharh Kaffiyeh of Ibn Al-Hajib, Radhi Al-Din Al-Istrabadi, 646 AH, putting its margins: Dr. Emile Badi Yaqoub, i/1, Foundation for Arab History, 1427 AH - 2006 AD .
• Explanation of the joint, Yaish Bin Ali Bin Yaish Al-Nahawi, d. 643 AH, corrected and commented by the Sheikh of Al-Azhar, I meant to print and publish it, Al-Muniria Printing Department, Egypt (D, T .(
Explanation of Sibawayh's book, by Abu Saeed Al Serafi, d. 368 AH, investigated by: Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali, i/1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1429 AH - 2008 AD.

•The conflict between structures, a study in Sibawayh's book, PhD thesis, researcher: Abdullah Muhammad Talib Al-Kananah, supervised by: Prof. Dr. Yahya Al-Ababneh, Yarmouk University, Department of Arabic Language, 1425AH - 2004AD
• Controls of grammatical provisions in the light of the comparative lesson The Six Names as a model, m.d. Hossam Qadri Abd, m. Dr.. Haider Abdul-Zahra, Journal of the College of Basic Education, University of Baghdad, Issue / 65th, 2010 .
• Controls of grammatical thought, d. Mohamed Abdel-Fattah Al-Khatib, presented by d. Abdo Al-Rajhi, Dar Al-Baseer for Printing and Publishing, Cairo, Egypt, (dd.dt .(
• Al-Ain arranged on the letters of the dictionary, Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi, d. 170 AH, investigated by: Dr. Abdul Hamid Hindawi, i/1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1424 AH - 2003 AD .
• Transformational rules in the Arabic sentence, d. Abdel Halim bin Issa, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, I / First, Beirut, Lebanon .
• The rules of rank in the Arabic tongue in the light of the generative theory of Hawally, Master's thesis, researcher: Jahafi Sufyan, supervised by Prof. Dr. Ibn Issa Abdel Halim, Algeria, Faculty of Arts, Languages and Arts, Department of Arabic Language and Literature, 2010-2011 .
• Grammar of Transformational Grammar between Chomsky and Arabic Grammar, Master Thesis, Researcher, Omar Doumi, Supervised by: Prof. Dr. Rabie Boujalal, University of Mohamed Boudiaf, Faculty of Aday, Department of Arabic Language, Algeria, 2016-2017 .

• Transformational Grammar of the Arabic Language, Muhammad Ali Al-Khouli, Dar Al-Marikh, Riyadh, 1982 .
The book, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, d. 180 AH, achieved by: Abdul Salam Muhammad Harun, i/3, Al-Khanji Library, 1408 AH-1988 AD .
• Uncovering the Problem in Grammar, Ali bin Suleiman Al-Haydara Al-Yamani, 599AH, study and investigation: Dr. Hadi Attia Matar Al-Hilali, I/1, Dar Ammar Publishing, Amman, Jordan, 1423-2002 AD .

• Investigations in linguistics, d. Ahmed Hassani, i/2, Publications of the College of Islamic and Arabic Studies, Dubai, United Arab Emirates, 1434 AH - 2013 AD .
• Investigations in linguistics and linguistic research methods, d. Noor Al-Huda Lotion, University of Sharjah, 2008 .
The crop in the science of jurisprudence, Muhammad bin Omar Al-Razi, 606 AH, investigated by: Taha Jaber Fayyad Al-Halwani, Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, 1400 AH, (Dr. i .(
• Introduction to Linguistics, Muhammad Muhammad Yunus Ali, I / First, Dar Al-Kitab Al-Jadeed, Beirut, Lebanon, 2004 AD .
• Introduction to the study of the Arabic sentence, d. Mahmoud Ahmed Nahla, I/1, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, 1988 AD .
• An Introduction to Understanding Linguistics as a Primary Epistemology for a Scientific Field, Robert Martin, translated by: Dr. Abdul Qader Al-Muhairi, Reviewed by Al-Tayeb Al-Bakoush, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2007 .
• Al-Mizhar in Language Sciences, Abd al-Rahman al-Suyuti, d. 911 AH, investigated by: Muhammad Ahmad Gad al-Mawla, Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, and Ali Muhammad al-Jawi, 3rd edition, Dar al-Turath, Cairo, (d, t .(
• Orientalists and linguistic curricula, d. Ismail Ahmed Amayreh, i/2, Dar Hanin Amman, Jordan, 1992 .
• Meanings of the Qur'an, by Abu Zakaria bin Yahya Al-Farra, T. 207 AH, i/3, Alam Al-Kutub, Beirut, 1403 AH-1983AD .
• Detailed lexicon in Arabic grammar, d. Aziza Fazal Babati, i/1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1413 AH - 1992 .
• Meaning in Conversation and in Building Syllabus, A Study of Grammatical Thought at Sibawayh, d. Omar Abu Risha, i/1, Academic Book Center, Amman, 2020 .
• The concept of the deep structure between Gomsky and the Arabic grammar lesson, Mortada Jawad Baqer, Al-Lisan Al-Arabi Magazine, No. 34, Syria, Damascus, 1990 AD.

•Al-Muqtadib, by Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad, d. 285 AH, investigated by: Muhammad Abdul-Khaleq Udaymah, 2nd edition, Alam Al-Kutub, Cairo, 1415 AH - 1998 .
• Of transformative patterns in Arabic grammar, d. Muhammad Hamasa Abdul Latif, Dar Gharib for Printing and Publishing, 2006 AD, (d, i .(
• Of transformative patterns in Arabic grammar, d. Muhammad Abdul Latif Hamasa, Al-Khanji Library, Cairo, I/1, 1990 .
• Results of Thought in Grammar, by Abu Abd al-Rahman bin Abdullah al-Suhaili, 518 AH, verified and commented on by: Sikh Adel Ahmad Abd al-Mawgoud, and Sikh Ali Muhammad Awad, i/1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1412 AH - 1992 AD .
• Arabic grammar and modern lesson, d. Abdo Al-Rajhi, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 1979 .
• Arabic Grammar and Modern Lesson, Abdo Al-Rajhi, University Knowledge House, Alexandria, 1988. Generative Transformational Theory in Modern Linguistic

Thought, Master's Thesis, Researcher: Badra Ammar Ali, Supervised by: Prof. Dr. Nihad Al-Mousa, College of Graduate Studies, University of Jordan, 2003 .

The theory of grammatical reasoning in Arabic grammar between the ancients and the moderns, d. Hassan Khamis Saeed Al-Malkh, i/1, Amman, Jordan, Dar Al-Shorouk, 2000 AD .

• Generative transformational theory from the perspective of Arabic linguistic and grammatical studies, d. Nayef Hamad, Journal of the Faculty of Dar Al Uloom, Cairo University, Issue / 86, Rabi' Al-Awal, 1437 AH - 2015 AD .

• Theory of speech, an authentic Arab vision, Prof. Dr. Karim Hussein Nasih, i/1, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon .

• Jokes in the interpretation of Sibawayh's book and explaining the hidden from its pronunciation and explanation of its verses and its strangeness, Yusuf bin Suleiman bin Issa Al-Alam Al-Shantamari, T. 476 AH, investigation: a. Rachid Belhabib, Kingdom of Morocco, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, 1420 AH - 1999 AD .

• Hama Al-Hawa'i fi Sharh Jam' Al-Jami', Abdul Rahman bin Abi Bakr Al-Suyuti, 91 AH, investigated by: Ahmad Shams Al-Din, I/1, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1418 AH - 1998 AD.